ورقة تقدير موقف

هام للغاية

ونرجو التفضل بالقراءة الهادئة للنهاية.

إعادة تشكيل المعارضة المصرية في الخارج

في ضوء المؤتمر الوطني الأول في لاهاي، والتحولات الإقليمية، وموقع جماعة الإخوان المسلمين منها

التاريخ: 17 سبتمبر/أيلول 2026

اعداد الباحث

أحمد هلال

ورقة تقدير موقف

هـــام للغايـــة

ونرجو التفضل بالقراءة الهادئة للنهاية

الموضوع

إعادة تشكيل المعارضة المصرية في الخارج
في ضـوء المؤتمر الوطنـي الأول في لاهـــاي
والتحولات الإقليمية، وموقع جماعة الإخوان المسلمين منها

التاريخ: ١٧ سبتمبر/أيلول ٢٠٢٦

أولاً: الملخص التنفيذي

يشير انعقاد «المؤتمر الوطني الأول» في لاهاي في ١٦ سبتمبر/أيلول ٢٠٢٦ إلى تطور يستحق المتابعة في بنية المعارضة المصرية في الخارج، ليس فقط بسبب الجهات والشخصيات المشاركة فيه، وإنما بسبب طبيعة المشروع الذي يطرحه:

الانتقال من خطاب المعارضة والاحتجاج إلى محاولة إعداد تصورات تفصيلية لما تسميه الجهات المنظمة «اليوم التالي» في مصر. وهو يعد نقلة نوعية في التفكير الاستراتيجي والسيناريوهات المستقبلية وكانت حركة حماس صاحبة السبق في مؤتمر وعد الآخرة في العام ٢٠٢١ الذي تناول اليوم التالي لتحرير فلسطين.

وقد أعلن الموقع الرسمي للمؤتمر أن الدعوة صدرت عن ستة كيانات هي: حركة ميدان، والمجلس الثوري، وتكنوقراط مصر، وحزب أمل مصر، ومركز العلاقات المصرية الأمريكية، و**Justice Matters**.

وأن العمل التحضيري يستهدف ثمانية مجالات رئيسية تشمل النظام السياسي، والقوات المسلحة، والأجهزة الأمنية، والاقتصاد، والإعلام، والقضاء، والسياسة الخارجية، وسيناء.

كما أعلن المؤتمر منذ أبريل/نيسان ٢٠٢٦ استقباله أوراقاً بحثية وفق منهج أكاديمي أو قائم على المصادر المفتوحة.

وتكشف هذه البنية عن محاولة لتشكيل مساحة سياسية عابرة للتيارات تستطيع الحديث بلغة الدولة والمؤسسات والسياسات العامة، وليس بلغة إسقاط النظام فقط. وهذه النقلة، بصرف النظر عن حجم نجاحها، هي أهم دلالة استراتيجية للمؤتمر.

وفي المقابل، لا تسمح الأدلة المفتوحة المتاحة بالجزم بأن المؤتمر يمثل مشروعاً دولياً منظماً لإحلال «بديل مدني» محل جماعة الإخوان المسلمين، أو بأن القوى الغربية تتبنى ميدان باعتبارها البديل السياسي لمصر.

وجود شخصيات حقوقية أو دولية في فعالية سياسية لا يثبت بذاته وجود دعم حكومي أو تمويل أو توجيه سياسي.

كما لا يصح اختزال «ميدان» تنظيمياً في جماعة الإخوان المسلمين، ولا يصح في الوقت نفسه تجاهل الروابط الشخصية والفكرية والتنظيمية التي تربط عدداً من الشخصيات البارزة في ميدان بعلاقات مع رموز من الإخوان المسلمين.

ومن ثم فإن التوصيف الأدق هو أن ميدان كيان سياسي مستقل في بنيته المعلنة، لكنه يتحرك عبر شبكة تضم شخصيات ذات خلفيات إخوانية أو صلات سابقة بالجماعة.

وعلى المستوى الإقليمي، تقدم أطروحة ديفيد هيرست حول «التحول التكتوني» تفسيراً مهماً للتحولات في العلاقات بين السعودية والإمارات ومصر وتركيا، ولا سيما في ملفات الدولة الوطنية والممرات البحرية والتنافس الإقليمي.

إلا أن هذه الأطروحة تظل قراءة تحليلية لهيرست، وينبغي الفصل بين الوقائع التي يستند إليها وبين تفسيره لها.

وعليه، فإن المتغير الأهم بالنسبة للجماعة ليس المؤتمر في حد ذاته، وإنما احتمال تغير قواعد تمثيل المعارضة المصرية أمام الداخل والخارج:

من يمتلك خطاباً قابلاً للتداول دولياً؟ ومن يمتلك تصوراً عملياً لإدارة المرحلة الانتقالية؟ ومن يستطيع جمع شخصيات لا تنتمي إلى تيار أيديولوجي واحد؟

وهذه أسئلة ينبغي متابعتها دون افتراض مسبق أن ميدان ستكون بالضرورة صاحبة الدور المركزي في أي ترتيبات مستقبلية.

ثانياً: ضبط المفاهيم والعلاقات التنظيمية

١. العلاقة بين «ميدان» وجماعة الإخوان المسلمين

ينبغي تجنب توصيفين متناقضين ومطلقين:

الأول: «ميدان هي جماعة الإخوان المسلمين باسم آخر».

والثاني: «ميدان لا علاقة لها مطلقاً بالدوائر الإخوانية».

كلاهما يتجاوز ما يمكن إثباته من المصادر المفتوحة.

فالموقع الرسمي لميدان يقدمها كحركة سياسية لها مشروع مستقل، بينما تشير مصادر أخرى إلى وجود شخصيات ذات صلات تاريخية أو تنظيمية بالإخوان ضمن قيادتها أو دوائرها السياسية. كما تصف مصادر إعلامية محمد منتصر ورضا فهمي ويحيى موسى ومحمد إلهامي باعتبارهم من أبرز الشخصيات المرتبطة بالحركة، مع اختلاف المصادر في توصيف طبيعة العلاقة التنظيمية بينهم وبين الجماعة.

وعليه، فإن التوصيف الأكثر دقة هو: «ميدان ليست اسماً تنظيمياً مطابقاً لجماعة الإخوان المسلمين، لكن وجود شخصيات ذات خلفيات إخوانية أو روابط سابقة بالجماعة يجعل العلاقة بين الطرفين موضوعاً قائماً للبحث السياسي والشبكي، لا للحسم بالانطباع.»

وهذا التفريق ضروري لأن التحليل التنظيمي شيء، والتحليل السياسي شيء آخر.

٢. موقع يحيى موسى ورضا فهمي

تظهر المصادر المفتوحة رضا فهمي بوصفه رئيس المكتب السياسي لميدان، كما تنسب إلى يحيى موسى موقعاً قيادياً بارزاً في الحركة.

أما موقع هؤلاء داخل الهيكل الرسمي لجماعة الإخوان المسلمين، فلا ينبغي الجزم به في هذه الورقة من دون وثيقة تنظيمية حديثة ومستقلة؛ غير أن الثابت في البيانات الرسمية للجماعة فصل أحدهم وعدم وجود الآخرين تنظيميا في الجماعة.

ومن ثم، يجب الفصل بين:

- الموقع القيادي داخل ميدان؛
- التاريخ السياسي أو التنظيمي للشخص؛
- والموقع التنظيمي الرسمي داخل جماعة الإخوان.

٣. «تكنوقراط مصر»

لا تتوفر في المعطيات المفتوحة التي جرى فحصها أدلة كافية لتوصيف «تكنوقراط مصر» باعتبارها واجهة تنظيمية لجماعة الإخوان المسلمين. أو أحد أدوات الجماعة في الحضور غير المباشر عبر وجهات مدنية مستقلة.

وفي المقابل، فإن مشاركة الحزب في المؤتمر، وطرحه أفكاراً تتعلق بالحكومة الانتقالية أو «حكومة الظل»، يجعلان منه فاعلاً سياسياً ينبغي رصد مواقفه بصورة مستقلة عن ميدان.

وبالتالي، لا ينبغي استخدام توصيف «الواجهة الإخوانية» إلا إذا استند إلى أدلة تنظيمية قابلة للتحقق.

ثالثاً: طبيعة المؤتمر الوطني الأول ودلالته

١. المؤتمر ليس مجرد فعالية احتجاجية

توضح الوثائق الرسمية للمؤتمر أن المشروع بدأ في أبريل/نيسان ٢٠٢٦، وأن اللجنة التحضيرية طلبت أوراقاً بحثية في ثمانية ملفات تتصل مباشرة بإدارة الدولة ومؤسساتها.

وتشمل الملفات:

١. النظام السياسي.
٢. القوات المسلحة.
٣. الأجهزة الأمنية.
٤. الاقتصاد.
٥. القضاء.
٦. الإعلام.
٧. السياسة الخارجية.
٨. سيناء.

وهذا يعكس تحولاً من سؤال: «كيف نعارض النظام؟» ، إلى سؤال: «كيف تُدار الدولة في مرحلة ما بعد النظام؟»، وهذه النقلة هي جوهر أهمية المؤتمر.

٢. «اليوم التالي» بوصفه مجال المنافسة السياسية الجديدة

تعلن ميدان صراحة أن هدف المؤتمر هو إعداد تصورات يمكن استخدامها بعد تغير النظام، بينما يصف موقع المؤتمر نفسه الهدف بأنه إعداد حلول ومقترحات للمرحلة التي تلي سقوط النظام.

وبالتالي فإن المؤتمر يسعى إلى إنتاج ثلاثة أنواع من الرأسمال السياسي:

- رأسمال معرفي: عبر الأوراق والدراسات.
- رأسمال مؤسسي: عبر تصور أجهزة الدولة والمرحلة الانتقالية.
- رأسمال دولي: عبر التواصل مع شخصيات ودوائر خارج مصر.

وهذه العناصر قد تكون، إذا استمرت، أكثر أهمية من حجم المؤتمر العددي في المدى القصير.

رابعاً: مدى اتساع التحالف

يعلن الموقع الرسمي للمؤتمر عن مشاركة ستة كيانات في الدعوة الأصلية، وهو ما يعكس رغبة واضحة في تقديم المؤتمر باعتباره مساحة تتجاوز تنظيماً واحداً.

لكن التقارير التي سبقت المؤتمر أفادت بانسحاب المجلس الثوري المصري قبل انعقاده، مع الإشارة إلى خلافات مرتبطة بفكرة الحكومة البديلة في المنفى.

وهذه الرواية وردت أساساً في وسائل إعلام مصرية، ولذلك ينبغي التعامل معها باعتبارها معلومة منسوبة إلى تلك المصادر وليست حقيقة مكتملة الإثبات.

إذا تأكد الانسحاب، فإنه يحمل دلالة مزدوجة:

من جهة، يكشف عن وجود اختلافات داخل المعارضة حول شكل المرحلة الانتقالية.

ومن جهة أخرى، يوضح أن توسيع التحالف أصعب من مجرد جمع كيانات على منصة واحدة.

وهذه نقطة مهمة عند تقدير قدرة المؤتمر على التحول إلى إطار سياسي دائم.

خامساً: الحضور الدولي والحقوقي

ظهرت في المواد المنشورة حول المؤتمر إشارات إلى مشاركة شخصيات ودوائر حقوقية دولية.

ومن أبرز الأسماء المتداولة سارة ليه ويتسون، التي تولت سابقاً إدارة قسم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في **Human Rights Watch** وترتبط حالياً بمؤسسة **DAWN**.

وجود شخصيات حقوقية ذات حضور دولي يمكن أن يؤدي إلى:

- زيادة الاهتمام الدولي بالقضية المصرية؛
- توسيع دائرة التواصل الإعلامي والحقوقي؛
- إدخال مفاهيم المساءلة والعدالة الانتقالية إلى الخطاب السياسي؛
- منح المؤتمر قدرة أكبر على مخاطبة المؤسسات الدولية.

لكن لا يجوز الاستنتاج من ذلك وحده أن هذه المشاركة تعني تبنياً رسمياً غربياً للمؤتمر أو لميدان.

والتمييز هنا أساسي بين: المشاركة الدولية، (و) الدعم الحكومي الدولي.

الأولى يمكن إثباتها من المشاركة والتصريحات؛ أما الثانية فتحتاج إلى أدلة مستقلة مثل الاتصالات الحكومية، التمويل، الدعم المؤسسي أو التصريحات الرسمية.

سادساً: التعامل مع الادعاءات المتعلقة بإسرائيل أو التمويل الأجنبي

ظهرت خلال المؤتمر روايات إعلامية حول مساعدة إسرائيلية أو يهودية لأحد المشاركين في مغادرة مصر، كما ظهرت اتهامات متبادلة بشأن مصادر التمويل.

هذه الادعاءات، حتى إذا ثبتت في حالة فردية، لا تكفي وحدها لإثبات علاقة مؤسسية بين إسرائيل والمؤتمر. ولذلك لا ينبغي استخدام حادثة فردية لإثبات فرضية استراتيجية أوسع.

ويجب اعتماد سلم أدلة واضح:

- المستوى الأول: تصريح فردي أو رواية شخصية.
- المستوى الثاني: معلومات صحفية من مصدر واحد.
- المستوى الثالث: أكثر من مصدر مستقل ومتوافق.
- المستوى الرابع: وثائق مالية أو تنظيمية أو اتصالات رسمية.

ولا ينبغي الانتقال من المستوى الأول أو الثاني إلى استنتاجات من المستوى الرابع.

سابعاً: ماذا تكشف طبيعة الخطاب؟

من أبرز التطورات أن خطاب المؤتمر يتجه إلى استخدام لغة:

- المؤسسات؛
- الخبراء؛
- السياسات العامة؛
- الإصلاح الاقتصادي؛
- العدالة الانتقالية؛
- القوات المسلحة؛
- الأمن؛
- القضاء؛
- العلاقات الخارجية.

وهذا يعني أن جزءاً من المعارضة في الخارج يحاول الانتقال من خطاب المعارضة السياسية إلى خطاب البديل السياسي. ولا يعني ذلك بالضرورة أن المشروع قابل للتطبيق أو أنه يحظى بقبول شعبي داخل مصر، لكنه يمثل تغيراً في طريقة تقديم الذات السياسية.

ثامناً: أطروحة ديفيد هيرست والتحول الإقليمي

طرح ديفيد هيرست في يناير/كانون الثاني ٢٠٢٦ فكرة «تحول تكتوني» في العالم العربي، يرى فيه أن دولاً عربية مركزية، وفي مقدمتها السعودية ومصر والجزائر بدرجات مختلفة، أصبحت أكثر حساسية تجاه مشاريع إقليمية ترتبط بالممرات البحرية وتوازنات القوة في البحر الأحمر، وأن هذا التحول لا يمكن تفسيره فقط بالصراع التقليدي مع إيران أو جماعة الإخوان المسلمين.

وفي تفسيره للتطورات، يربط هيرست بين التنافس السعودي الإماراتي، والحرب في اليمن، والممرات البحرية، ودور إسرائيل والإمارات في الإقليم.

كما يطرح احتمالاً لتقارب أكبر بين قوى إقليمية مثل السعودية ومصر وتركيا في إطار حماية الدولة الوطنية ومصالحها الاستراتيجية.

لكن منهجياً: ينبغي التعامل مع هذا الجزء باعتباره: «أطروحة تفسيرية يقدمها هيرست» ، وليس باعتباره حقيقة مكتملة الإثبات.

فعبارات مثل «مشروع تفتيت عربي» أو «خطة إسرائيلية إماراتية للسيطرة على الممرات» هي جزء من تفسير هيرست للأحداث، وليست وثيقة رسمية معلنة من الدول المعنية.

تاسعاً: الدلالة الأهم للتحول الإقليمي على الإسلام السياسي

إذا صح الاتجاه الذي يرسمه هيرست جزئياً، فإن الأثر المهم على الإسلام السياسي لا يتمثل بالضرورة في وجود سياسة إقليمية جديدة تستهدف جماعة الإخوان تحديداً.

بل قد يكون أعمق من ذلك: تغير معيار الشرعية الإقليمية نفسه. فإذا أصبح التركيز الإقليمي أكبر على:

- وحدة الدولة؛
- السيادة الوطنية؛
- الاستقرار؛
- أمن الحدود؛
- الممرات البحرية؛
- المؤسسات المركزية؛

فإن الفاعلين السياسيين العابرين للحدود سيواجهون بيئة مختلفة عن بيئة العقد السابق. وهذا لا يعني تلقائياً تراجع الإسلام السياسي، وإنما يعني أن البيئة الإقليمية التي يعمل داخلها أصبحت أقل تسامحاً مع المشاريع التي تُقرأ باعتبارها فوق وطنية أو عابرة للدولة. وهذه نقطة تستحق الدراسة المستقلة.

عاشراً: هل يعني ذلك تراجع مركزية الإخوان؟

لا توجد معطيات كافية للقول إن جماعة الإخوان خرجت من المعادلة أو أن بديلاً آخر حل محلها.

لكن توجد مؤشرات على تغير البيئة التي تعمل فيها الجماعة. فالمعارضة المصرية في الخارج لم تعد تتحرك فقط من خلال:

- التنظيمات الإسلامية؛
- القوى الثورية التقليدية؛

- شخصيات يناير؛

بل تظهر إلى جانبها:

- شبكات حقوقية؛
- تكنوقراط؛
- شخصيات مستقلة؛
- ناشطون من أجيال أصغر؛
- منصات سياسية عابرة للتيارات.

وبالتالي فإن التحدي الاستراتيجي ليس «ميدان مقابل الإخوان»، وإنما: «هل تستطيع المعارضة المصرية أن تنتقل من تعدد مراكز الاحتجاج إلى تعدد مراكز إنتاج الشرعية السياسية؟». وهذا هو المتغير الذي يستحق المتابعة.

الحادي عشر: فرضية «البديل المدني المفروض»

تحتاج هذه الفرضية إلى إعادة صياغة.

لا تتوافر حالياً أدلة مفتوحة كافية لإثبات وجود قرار غربي بفرض بديل مدني محدد على مصر.

لكن توجد فرضية أكثر قابلية للاختبار: «إذا حدث تحول سياسي مفاجئ في مصر، فقد تفضل بعض القوى الدولية التعامل مع شخصيات أو مجموعات تتمتع بصورة مدنية وتكنوقراطية وقدرة على التواصل الدولي، باعتبارها أكثر قابلية للتعامل الخارجي وأقل إثارة لمخاوف الصراع الأيديولوجي.»

هذه فرضية سياسية معقولة يمكن اختبارها من خلال السلوك الفعلي للدول، لكنها لا ينبغي تحويلها إلى حقيقة قبل ظهور الأدلة.

الثاني عشر: الحالة السورية كمقارنة

لا ينبغي استخدام الحالة السورية دليلاً على وجود خطة مماثلة لمصر.

يمكن استخدامها فقط باعتبارها حالة مقارنة لدراسة سؤال أوسع: «كيف تتعامل القوى الدولية مع البدائل السياسية في مراحل الانتقال أو إعادة تشكيل السلطة؟»

وتبقى الفروق بين السياقين السوري والمصري كبيرة في:

- بنية الدولة؛
- المؤسسة العسكرية؛
- الجغرافيا؛
- التركيبة الاجتماعية؛
- موقع مصر الإقليمي؛
- العلاقة مع الولايات المتحدة؛
- العلاقة مع دول الخليج؛
- طبيعة المعارضة؛
- حجم الدولة ومؤسساتها.

ومن ثم فإن «استنساخ النموذج السوري» يجب أن يبقى سيناريو مراقبة وليس استنتاجاً.

الثالث عشر: دلالات هدوء جماعة الإخوان

لا يمكن الجزم بأن هدوء الجماعة تجاه المؤتمر يعكس قراراً استراتيجياً موحداً ما لم تتوافر معلومات داخلية موثوقة.

لكن يمكن تفسير هذا الهدوء بثلاث فرضيات:

- الفرضية الأولى: موقف مقصود بالابتعاد، أي أن الجماعة لا تريد الاندماج في إطار لا ترى أنه يعبر عن رؤيتها السياسية.
- الفرضية الثانية: تحفظ تكتيكي، أي أن الجماعة تراقب التطورات دون إعلان موقف نهائي.
- الفرضية الثالثة: عدم وجود موقف تنظيمي موحد، أي أن تعدد الآراء داخل دوائر المعارضة والإخوان أدى إلى عدم إنتاج موقف علني واضح.

ولا تسمح المصادر المفتوحة الحالية بالحسم بين هذه الفرضيات.

الرابع عشر: التقييم الاستراتيجي

يمكن تلخيص الموقف في ست نتائج رئيسية:

١. المؤتمر يمثل تطوراً نوعياً في خطاب المعارضة الخارجية، لأنه يحاول إنتاج تصور لمرحلة ما بعد النظام، وليس فقط انتقاد النظام.

٢. ميدان ليست بالضرورة بديلاً ناجزاً: قد تكون منصة صاعدة، لكنها لم تثبت بعد قدرتها على بناء تحالف واسع ومستقر أو امتلاك قاعدة داخلية قابلة للقياس.
٣. العلاقة مع الإخوان معقدة وليست ثنائية: وجود شخصيات ذات خلفيات إخوانية لا يجعل المؤتمر كله إخوانياً، كما أن الطابع المتعدد للمؤتمر لا ينفي وجود هذه الروابط.
٤. الحضور الدولي مهم لكنه لا يثبت دعماً حكومياً: المشاركة الحقوقية والدولية مؤشر على انفتاح خارجي، وليس دليلاً كافياً على مشروع غربي منظم.
٥. التحول الإقليمي يستحق المتابعة، خصوصاً ما يتعلق بإعادة تعريف الأمن الإقليمي حول الدولة الوطنية والسيادة والممرات الاستراتيجية.
٦. المتغير الأكثر أهمية هو «من يملك تصور اليوم التالي»، وهذا قد يصبح مستقبلاً أكثر تأثيراً من مجرد القدرة على المعارضة الإعلامية.

الخامس عشر: السيناريوهات المحتملة

السيناريو الأول: تحول ميدان إلى منصة جامعة:

قد تنجح الحركة في استقطاب شخصيات مدنية ومستقلة وتكنوقراطية إضافية، وتتحول تدريجياً إلى منصة عابرة للتيارات.

مؤشرات هذا السيناريو:

- زيادة عدد الشخصيات المستقلة؛
- اتساع المشاركة خارج الدائرة الإسلامية؛
- استمرار المؤتمرات واللجان المتخصصة؛
- إنتاج وثائق سياسية مشتركة؛
- اتساع التواصل الدولي.

السيناريو الثاني: بقاء المؤتمر إطاراً محدوداً:

قد يبقى المؤتمر فعالية مهمة إعلامياً ولكن محدودة من حيث القدرة على بناء ائتلاف سياسي مستمر.

مؤشراته:

- غياب التوسع التنظيمي؛
- استمرار الانسحابات؛

- صعوبة التوافق على القيادة؛
- عدم وجود امتداد واضح داخل مصر.

السيناريو الثالث: تفكك الائتلاف:

قد تظهر الخلافات حول:

- الحكومة الانتقالية؛
- دور الجيش؛
- طبيعة النظام السياسي؛
- العلاقات الخارجية؛
- الإسلام السياسي؛
- العدالة الانتقالية.

وفي هذه الحالة قد يعود المؤتمر إلى نمط المؤتمرات المعارضة السابقة التي لم تستطع إنتاج إطار دائم.

السيناريو الرابع: ظهور إطار جديد يتجاوز ميدان والجماعة معاً:

وهذا سيناريو ينبغي عدم استبعاده.

فقد تنتج التطورات إطاراً ثالثاً يضم:

- شخصيات مدنية؛
- تكنوقراط؛
- إسلاميين؛
- مستقلين؛
- شخصيات من أجيال جديدة.

وعندها يصبح السؤال ليس من يسيطر على ميدان، وإنما من يستطيع الاندماج في صيغة وطنية أوسع دون فقدان استقلاله السياسي.

السادس عشر: مصفوفة مؤشرات الإنذار المبكر

ينبغي متابعة المؤشرات التالية دورياً:

المؤشر	الدلالة المحتملة
استمرار المؤتمر أو تكراره	انتقال من فعالية إلى مؤسسة
إنتاج وثائق سياسية موحدة	ارتفاع مستوى التماسك
تشكيل لجان متخصصة دائمة	بناء هيكل سياسي طويل الأجل
اتساع مشاركة المستقلين	تجاوز الإطار الأيديولوجي
زيادة الحضور الحقوقي الدولي	ارتفاع القدرة على التواصل الخارجي
ظهور تمويل مؤسسي معلن	تطور الموارد التنظيمية
ظهور اتصالات حكومية أجنبية موثقة	مؤشر أقوى على الاعتراف الخارجي
تغير خطاب ميدان حول العنف	احتمال إعادة تموضع سياسي
تزايد الخلافات بين المشاركين	ضعف قابلية التحول إلى جبهة موحدة
ظهور امتداد داخل مصر	أهم مؤشر على تجاوز نطاق المعارضة الخارجية
إنتاج تصور متكامل للمرحلة الانتقالية	انتقال من المعارضة إلى مشروع حكم
تشكل إطار جديد خارج ميدان	تغير مركز الثقل في المعارضة

السابع عشر: الأسئلة التي تحتاج إلى إجابة قبل بناء أي تقدير نهائي

١. ما حجم المشاركة الفعلية في المؤتمر مقارنة بالدعوة المعلنة؟

٢. ما الجهات التي حضرت فعلياً وما الجهات التي انسحبت؟

٣. ما المخرجات النهائية التي صدرت عن المؤتمر؟

٤. هل تم إنشاء هياكل دائمة بعد المؤتمر؟

٥. ما طبيعة العلاقة التنظيمية الفعلية بين الشخصيات القيادية في ميدان والتيارات الإسلامية؟

٦. ما مصادر التمويل المعلنة للمؤتمر والكيانات المشاركة؟

٧. هل توجد أدلة مستقلة على تمويل أو دعم حكومي أجنبي؟

٨. هل توجد اتصالات سياسية رسمية بين المشاركين وحكومات أجنبية؟

٩. هل للمؤتمر امتداد داخل مصر أم أنه يظل ظاهرة خارجية؟

١٠. هل تستطيع الأطراف المشاركة الاتفاق على تصور واحد للمرحلة الانتقالية؟

١١. ما الموقف الفعلي للقوى الإقليمية الرئيسية من ظهور هذا الإطار؟

١٢. هل تتعامل القوى الدولية معه كمنصة حقوقية، أم كفاعل سياسي، أم كمجرد تجمع معارض؟

الثامن عشر: التقدير الختامي

لا تشير المعطيات المتاحة حتى ١٧ سبتمبر/أيلول ٢٠٢٦ إلى أن مؤتمر لاهاي يمثل، في حد ذاته، تحولاً حاسماً في ميزان القوى داخل المعارضة المصرية، كما لا تكفي لإثبات أنه مشروع دولي منظم لإحلال بديل سياسي محدد محل جماعة الإخوان المسلمين.

لكن المؤتمر يمثل مؤشراً مهماً على محاولة إعادة تعريف المعارضة المصرية من حيث الوظيفة والخطاب.

فبدلاً من أن يكون السؤال المركزي: «كيف نسقط النظام؟» ، يصبح السؤال: «كيف تُدار الدولة إذا حدث انتقال سياسي؟»

وهذا التحول، حتى لو كان في بدايته، مهم لأنه ينقل التنافس السياسي إلى مجال مختلف:

مجال إنتاج الرؤية والبرنامج والمؤسسات والكوادر القادرة على إدارة المرحلة الانتقالية.

أما إقليمياً، فإن أطروحة ديفيد هيرست بشأن التحول في موازين القوى العربية تقدم إطاراً مفيداً لفهم بعض المتغيرات، لكنها لا ينبغي أن تتحول إلى مسلمة تفسيرية وحيدة.

فالتحولات السعودية والمصرية والتركية والإماراتية والإسرائيلية متداخلة، ومصالح هذه الدول ليست متطابقة، ولا يوجد حتى الآن ما يكفي لإثبات تشكل كتلة إقليمية واحدة ذات سياسة موحدة تجاه الإسلام السياسي أو المعارضة المصرية.

وبناءً على ذلك، فإن المسألة الأكثر أهمية بالنسبة إلى جماعة الإخوان ليست اتخاذ موقف انفعالي من مؤتمر لاهاي، ولا اختزاله في كونه «مؤامرة دولية» أو «مشروعاً إخوانياً»، وإنما تقدير ما إذا كانت البيئة السياسية المصرية والإقليمية تتجه إلى إعادة تعريف مفهوم المعارضة والتمثيل السياسي والبديل المدني، وما إذا كان هذا التحول مؤقتاً أم يمثل اتجاهاً طويل الأمد.

وعليه، فإن التقدير الحالي ينبغي أن يبقى مفتوحاً وقابلاً للتحديث، مع التركيز على السلوك الفعلي والمؤشرات القابلة للقياس بدلاً من استنتاج النوايا غير المثبتة.

الخلاصة في جملة واحدة:

«مؤتمر لاهاي ليس دليلاً كافياً على ولادة بديل سياسي لمصر، لكنه دليل مهم على أن جزءاً من المعارضة المصرية بدأ يحاول الاستعداد لمرحلة «ما بعد المعارضة»؛ أي مرحلة تقديم تصور لإدارة الدولة، وهذه هي النقطة التي تستحق أعلى مستوى من المتابعة والتحليل.»

«والله غالب على أمره ولكن أكثر الناس لا يعلمون».

ملاحظات توثيقية مهمة

اعتمدت في إعادة الصياغة على المصادر الأولية كلما أمكن، وعلى المصادر الصحفية بوصفها مصادر لرواياتها لا كحقيقة مطلقة:

- الموقع الرسمي للمؤتمر يثبت الجهات الداعية، ومحاور المؤتمر الثمانية، والمنهج البحثي، والهدف المعلن المتعلق بمرحلة ما بعد النظام.
- **FNC Egypt +1** : موقع ميدان نفسه يصف المؤتمر بأنه يهدف إلى إعداد تصورات لـ«اليوم التالي» ويتحدث عن مجالات الدولة الثمانية.
- **Maydaneg +1** : المعلومات المتعلقة بانسحاب المجلس الثوري والخلاف حول الحكومة في المنفى واردة في تقارير إعلامية، ولذلك صغتها في الورقة باعتبارها رواية منسوبة للمصدر لا حقيقة قطعية.
- جريدة الدستور: روايات «الدعم الإسرائيلي» أو مساعدة أفراد بعينهم على مغادرة مصر لم أعتمدها كدليل على علاقة مؤسسية بين إسرائيل والمؤتمر، لأن المصادر المتاحة لا تكفي لهذا الاستنتاج.
- جريدة الدستور: أطروحة هيرست حول التحول الإقليمي مأخوذة من مقاله المنشور في يناير ٢٠٢٦، مع الحفاظ في الورقة على وصفها بأنها أطروحة تحليلية لا حقيقة مثبتة بالكامل بالعربية.
- توجد بالفعل روايات إعلامية متعارضة جذرياً حول العلاقة بين ميدان والإخوان؛ وهذا أحد أسباب تجنب الصياغة القطعية في النسخة النهائية. □

مذكرة تقدير موقف تنفيذية

الموضوع

مؤتمر لاهاي وإعادة تشكيل المعارضة المصرية في الخارج: الدلالات الإقليمية وموقع الجماعة

التاريخ: ١٧ سبتمبر/أيلول ٢٠٢٦

أولاً: التقدير التنفيذي

يمثل المؤتمر الوطني الأول في لاهاي تطوراً يستحق المتابعة في مسار المعارضة المصرية في الخارج، ليس بسبب حجمه الحالي بقدر ما تكشف عنه طبيعة المشروع الذي يحاول تأسيسه.

فالمؤتمر لا يقدم نفسه باعتباره فعالية احتجاجية فحسب، وإنما يسعى إلى إعداد تصورات تفصيلية لما بعد التغيير السياسي في مصر، تشمل النظام السياسي، والقوات المسلحة، والأجهزة الأمنية، والاقتصاد، والقضاء، والإعلام، والسياسة الخارجية، وسيناء. وهذه النقلة من معارضة النظام إلى التفكير في إدارة الدولة بعده هي أهم دلالة سياسية للمؤتمر.

وفي الوقت نفسه، لا تسمح المعلومات المفتوحة المتاحة حتى تاريخ هذه المذكرة بإثبات أن المؤتمر يمثل مشروعاً دولياً منظماً لإحلال بديل سياسي محدد محل جماعة الإخوان المسلمين، كما لا تكفي المشاركة الدولية أو الحقوقية لإثبات وجود دعم حكومي غربي للمؤتمر أو لحركة ميدان.

وتشير المعطيات إلى أن «ميدان» ليست اسماً تنظيمياً مطابقاً لجماعة الإخوان المسلمين، مع وجود شخصيات ذات خلفيات أو صلات إخوانية ضمن دوائرها. ومن ثم فإن العلاقة ينبغي أن تُفهم باعتبارها شبكة سياسية متعددة المكونات، تتقاطع فيها خلفيات تنظيمية مختلفة، لا باعتبارها علاقة تطابق تنظيمي.

إقليمياً، تكتسب أطروحة ديفيد هيرست حول التحول في أولويات القوى العربية أهمية تفسيرية، خصوصاً ما يتعلق بتزايد التركيز على الدولة الوطنية والسيادة والممرات

الاستراتيجية. إلا أن هذه الأطروحة ينبغي أن تظل ضمن مستوى «التحليل» لا «المعلومة المقررة»، وأن تُختبر بالسلوك الفعلي للدول.

التقدير المركزي:

«المتغير الذي يستحق المتابعة ليس المؤتمر في حد ذاته، وإنما احتمال انتقال جزء من المعارضة المصرية الخارجية إلى مرحلة إنتاج «تصور لليوم التالي»، وما قد يترتب على ذلك من إعادة تعريف لمن يمتلك القدرة على تمثيل المعارضة والتواصل مع الداخل والخارج.»

ثانياً: لماذا يستحق المؤتمر المتابعة؟

١. لأنه ينتقل من الاحتجاج إلى تصور الحكم

المحاور الثمانية المعلنة للمؤتمر تتصل مباشرة بوظائف الدولة، بما يشير إلى محاولة بناء تصور مؤسسي وليس مجرد خطاب معارض.

٢. لأنه يحاول تجاوز الإطار الأيديولوجي الواحد

المكونات المعلنة للمؤتمر تضم شخصيات وكيانات ذات خلفيات سياسية مختلفة، وهو ما يمنحه إمكانية تقديم نفسه كمساحة أوسع من إطار إسلامي أو ثوري محدد.

٣. لأن المشاركة الدولية تضيف بعداً جديداً

وجود شخصيات حقوقية وسياسية دولية لا يثبت دعماً حكومياً، لكنه يمنح المشاركين قناة إضافية للتواصل مع دوائر دولية وإعلامية وحقوقية.

٤. لأن الخلافات الداخلية تكشف حدود المشروع

الانسحابات والخلافات حول شكل المرحلة الانتقالية، إذا تأكدت واستمرت، تشير إلى أن بناء جبهة سياسية موحدة لا يزال يواجه عقبات مهمة.

ثالثاً: ما الذي لا يمكن الجزم به؟

حتى الآن ينبغي تجنب تثبيت الاستنتاجات الآتية باعتبارها حقائق:

- أن ميدان تمثل مشروعاً دولياً بديلاً للجماعة.
- أن هناك قراراً غربياً بإحلال قيادة مدنية معينة في مصر.
- أن الحضور الحقوقي الدولي يعني دعماً حكومياً غربياً.
- أن هناك مشروعاً إسرائيلياً مثبتاً لإعادة تشكيل المعارضة المصرية.

- أن النموذج السوري يجري التحضير لاستنساخه في مصر.
- أن هدوء الجماعة يمثل بالضرورة قراراً تنظيمياً موحداً ومدروساً.

هذه كلها فرضيات قابلة للدراسة، وليست نتائج مثبتة بالمعطيات المفتوحة الحالية.

رابعاً: الدلالة الإقليمية

تقدم قراءة ديفيد هيرست للتحولات الإقليمية فرضية مهمة مفادها أن بعض الدول العربية تعيد ترتيب أولوياتها حول:

- حماية الدولة الوطنية؛
- منع التفكك؛
- أمن الحدود؛
- السيطرة على الممرات الاستراتيجية؛
- وتقليل مخاطر الفاعلين المسلحين أو العابرين للحدود.

إذا استمر هذا الاتجاه، فقد تتغير البيئة الإقليمية التي تعمل فيها الحركات الإسلامية. ولا يعني ذلك بالضرورة وجود سياسة موحدة ضد جماعة الإخوان المسلمين، وإنما يعني أن معيار التعامل الإقليمي مع الفاعلين السياسيين قد يصبح أكثر ارتباطاً بالدولة الوطنية والاستقرار المؤسسي.

وهذه نقطة تستحق الدراسة المستقلة لأنها قد تكون أوسع من مؤتمر لاهاي نفسه.

خامساً: موقع الجماعة في المشهد الجديد

المسألة الأساسية ليست: «هل تنضم الجماعة إلى مؤتمر لاهاي أم لا؟» ، بل: «كيف ستتعامل مع بيئة قد تتعدد فيها مراكز المعارضة، وقد يصبح فيها امتلاك تصور للمرحلة التالية أحد مصادر الشرعية السياسية؟»

وتبرز هنا أربعة متغيرات ينبغي مراقبتها:

١. قدرة ميدان على الاستمرار بعد المؤتمر.

٢. قدرتها على استقطاب شخصيات مستقلة خارج دوائرها الحالية.

٣. قدرتها على إنتاج تصور موحد وقابل للتسويق للمرحلة الانتقالية.

٤. مدى حصولها على اعتراف أو تواصل دولي يتجاوز الإطار الحقوقي والإعلامي.

ولا يمكن في المرحلة الحالية تحديد أي من هذه الاتجاهات سيغلب.

سادساً: السيناريوهات المفتوحة

السيناريو الأول: تحول ميدان إلى منصة سياسية واسعة:

يتحقق إذا استمرت المؤتمرات، واتسعت المشاركة، وتأسست لجان دائمة، وظهرت وثائق سياسية مشتركة، وازدادت مشاركة المستقلين.

السيناريو الثاني: بقاء ميدان إطاراً محدوداً :

يتحقق إذا بقي نشاطها خارجياً، ولم تستطع تحويل التنوع السياسي إلى هيكل مستقر أو امتداد داخلي.

السيناريو الثالث: تفكك الائتلاف:

قد تؤدي الخلافات حول الجيش، والحكومة الانتقالية، والإسلام السياسي، والعلاقات الخارجية، والعدالة الانتقالية إلى تراجع التماسك.

السيناريو الرابع: ظهور إطار جديد يتجاوز الجميع

قد تتطور المعارضة باتجاه إطار جديد لا تكون ميدان ولا الجماعة مركزه الوحيد، بل يجمع شخصيات مدنية وتكنوقراطية وإسلامية ومستقلة. ولا تسمح المعطيات الحالية بترجيح أحد هذه السيناريوهات بصورة قاطعة.

سابعاً: مؤشرات يجب أن تحظى بالأولوية في المتابعة

ينبغي اعتبار المؤشرات التالية أكثر أهمية من التغطية الإعلامية للمؤتمر نفسه:

المؤشر	أهميته
استمرار المؤتمر أو تكراره	يكشف ما إذا كان المشروع مؤقتاً أم مؤسسياً
تشكيل لجان دائمة	مؤشر على بناء هيكل سياسي
إصدار وثائق موحدة	مؤشر على مستوى التماسك
اتساع مشاركة المستقلين	يكشف القدرة على تجاوز الإطار الأيديولوجي
ظهور امتداد داخل مصر	المؤشر الأهم على تجاوز نطاق الخارج
وجود تمويل مؤسسي معلن	يساعد في فهم القدرة على الاستمرار
اتصالات حكومية أجنبية موثقة	أهم من مجرد حضور شخصيات دولية
تغير خطاب ميدان تجاه العنف	يكشف احتمال إعادة التموضع السياسي

المؤشر	أهميته
استمرار الانسحابات	مؤشر على حدود القدرة الائتلافية
ظهور إطار منافس جديد	قد يغير مركز الثقل بالكامل

ثامناً: الأسئلة التي تستحق الدراسة القيادية

١. هل مؤتمر لاهاي ظاهرة عابرة أم بداية بناء مؤسسة سياسية؟

٢. ما الوزن الحقيقي لميدان خارج دوائر المعارضة المصرية في الخارج؟

٣. هل تستطيع استقطاب شخصيات مدنية مستقلة ذات حضور داخل مصر أو لدى دوائر دولية؟

٤. ما طبيعة العلاقة الفعلية بين ميدان والشخصيات ذات الخلفيات الإخوانية؟

٥. هل توجد مؤشرات مستقلة على دعم مالي أو سياسي دولي، أم أن الأمر لا يتجاوز التواصل الحقوقي والإعلامي؟

٦. هل يتغير الخطاب السياسي لبعض مكونات المعارضة من «إسقاط النظام» إلى «إدارة المرحلة الانتقالية»؟

٧. كيف يمكن أن تؤثر التحولات الإقليمية في طبيعة القبول الدولي لأي بديل مصري مستقبلي؟

٨. هل تتجه المعارضة إلى التعددية، أم إلى إعادة إنتاج مراكز الاستقطاب القديمة؟

تاسعاً: الخلاصة

المؤتمر لا يمثل حتى الآن دليلاً على ولادة بديل سياسي لمصر، ولا توجد معطيات كافية لإثبات أنه مشروع دولي منظم لإقصاء جماعة الإخوان المسلمين.

لكن أهميته تكمن في شيء آخر: ظهور محاولة منظمة نسبياً لإنتاج تصور لـ«اليوم التالي» وإدخال المعارضة المصرية في الخارج إلى مجال التخطيط السياسي والمؤسسي للدولة.

وإذا استمر هذا الاتجاه، فقد ينتقل التنافس السياسي تدريجياً من سؤال: ««من يستطيع معارضة النظام؟»»، إلى سؤال: ««من يستطيع تقديم تصور مقنع وقابل للتطبيق للدولة بعد التغيير؟»». وهذا التحول، وليس المؤتمر بحد ذاته، هو المتغير الذي ينبغي أن يحظى بالأولوية في المتابعة والتقدير.

كما أن التحول الإقليمي نحو التركيز على الدولة الوطنية والسيادة والاستقرار، إذا استمر، قد يفرض بيئة سياسية مختلفة على جميع القوى، بما فيها التيارات الإسلامية.

ومن ثم فإن التقدير النهائي في هذه المرحلة ينبغي أن يبقى مفتوحاً وقابلاً للتحديث، وأن يستند إلى المؤشرات الفعلية لا إلى استنتاج النوايا.

درجة الثقة في التقدير: متوسطة.

أهم فجوة معلوماتية: غياب بيانات مستقلة كافية حول الحجم الحقيقي للشبكات المشاركة، ومصادر التمويل، والامتداد داخل مصر، وطبيعة الاتصالات السياسية الدولية.

التوصيف النهائي للحدث: مؤشر مبكر على إعادة تركيب محتملة للمعارضة المصرية، وليس بعدُ تحولاً مؤكداً في موازين القوى.

التاسع عشر: دلالات القرار

تكشف المعطيات السابقة أن أهمية مؤتمر لاهاي لا تتحدد بحجمه الحالي أو بعدد الكيانات المشاركة فيه بقدر ما تتحدد بالمسار الذي يمكن أن يتخذه بعد انعقاده. ولذلك فإن التعامل معه بوصفه حدثاً منفرداً قد يؤدي إلى تقدير ناقص للمشهد. فالسؤال الأهم ليس فقط ماذا حدث في لاهاي وإنما ماذا يمكن أن ينتج عنه خلال المرحلة التالية.

- المعطى الأول هو أن جزءاً من المعارضة المصرية في الخارج بدأ يتحرك باتجاه إنتاج تصورات للمرحلة التي تلي التغيير السياسي. وهذا يعني أن المنافسة بين مكونات المعارضة قد تنتقل تدريجياً من امتلاك الخطاب الاحتجاجي إلى امتلاك البرنامج والكوادر والتصور المؤسسي.
- المعطى الثاني هو أن هذا الاتجاه لا يزال في مرحلة مبكرة ولا توجد أدلة كافية على امتلاكه قاعدة داخلية واسعة أو قدرة تنظيمية مستقرة. ومن ثم فإن التعامل معه باعتباره مشروعاً سياسياً مكتملاً سيكون سابقاً لأوانه.
- المعطى الثالث هو أن تعدد الخلفيات السياسية للمشاركين يمكن أن يمثل فرصة للتوسع خارج الإطار الأيديولوجي التقليدي لكنه يمكن في الوقت نفسه أن يتحول إلى مصدر للخلاف عندما تنتقل النقاشات من المبادئ العامة إلى القضايا الصعبة المتعلقة بالجيش والأمن والاقتصاد والإسلام السياسي والعلاقات الخارجية.
- المعطى الرابع هو أن الحضور الحقوقي والدولي يوفر للمشروع المحتمل مساحة للتواصل الخارجي لكنه لا يساوي بالضرورة اعترافاً سياسياً أو دعماً حكومياً. ولذلك

ينبغي التمييز باستمرار بين النشاط الحقوقي والتواصل السياسي والاعتراف الرسمي والتمويل المؤسسي.

- المعطى الخامس هو أن البيئة الإقليمية نفسها تبدو في حالة إعادة ترتيب مستمرة. وإذا استمر اتجاه القوى الإقليمية نحو التركيز على الدولة الوطنية والسيادة والاستقرار والمصالح الاستراتيجية فإن أي مشروع سياسي مصري مستقبلي سيضطر إلى التعامل مع هذه المعطيات، بصرف النظر عن خلفيته الأيديولوجية.

وبناء على ذلك فإن الدلالة الاستراتيجية الرئيسية تتمثل في احتمال انتقال المعارضة المصرية الخارجية من مرحلة تعدد منصات الاحتجاج إلى مرحلة تعدد مراكز إنتاج التصورات السياسية للمرحلة الانتقالية.

وهذا يفرض توسيع نطاق المتابعة من مراقبة الأشخاص والكيانات إلى مراقبة الأفكار والهياكل والشبكات والموارد والعلاقات الدولية والامتداد الداخلي.

ما الذي ينبغي مراقبته؟

ينبغي إعطاء الأولوية للمؤشرات القابلة للقياس بدلاً من التصريحات السياسية وحدها. ومن أهمها استمرار المؤتمر أو تكراره وتشكيل لجان دائمة وإصدار وثائق سياسية مشتركة وظهور أسماء جديدة من خارج الدوائر التقليدية واتساع المشاركة التكنوقراطية والمدنية وظهور امتداد داخل مصر ووجود مصادر تمويل مؤسسية معلنة وظهور اتصالات سياسية أجنبية موثقة.

كما ينبغي متابعة مضمون الوثائق الصادرة وليس مجرد وجودها. فوجود وثيقة حول المرحلة الانتقالية لا يحمل الدلالة نفسها التي تحملها وثيقة تحدد بوضوح شكل السلطة الانتقالية وموقع القوات المسلحة وآليات إدارة الاقتصاد والعدالة الانتقالية والعلاقات الخارجية.

وينبغي كذلك متابعة طبيعة الخطاب تجاه العنف والعمل السياسي والتعددية والإسلاميين والمؤسسة العسكرية. فتغير هذه المواقف قد يكون أكثر دلالة من زيادة الحضور الإعلامي.

العشرون: الخيارات التي ينبغي أن يدرسها متخذ القرار

في ضوء المعطيات الحالية لا يبدو من المنهجي الانتقال مباشرة إلى خيار واحد. والأفضل بناء مجموعة خيارات مفتوحة تخضع للمراجعة وفق تطور المؤشرات.

الخيار الأول: المراقبة المنهجية الهادئة

يقوم هذا الخيار على عدم اتخاذ موقف علني مبكر من مؤتمر لاهاي أو ميدان مع إنشاء عملية متابعة منتظمة تشمل الأشخاص والكيانات والوثائق والتمويل والعلاقات الدولية والامتداد الداخلي.

ميزة هذا الخيار أنه يقلل خطر بناء قرار على معلومات غير مكتملة ويتيح تراكم الأدلة قبل إصدار تقدير نهائي.

أما مخاطره فتتمثل في احتمال التأخر في فهم تحول سريع إذا انتقل المشروع خلال فترة قصيرة من إطار محدود إلى شبكة سياسية أكثر تنظيماً.

ولذلك يحتاج هذا الخيار إلى نظام إنذار مبكر واضح وليس إلى متابعة إعلامية عابرة.

الخيار الثاني: بناء معرفة مستقلة عن المشهد الجديد

يقوم على تطوير ملف بحثي منفصل عن المعارضة المصرية في الخارج يتجاوز ميدان وحدها ليشمل التيارات المدنية والإسلامية والتكنوقراطية والحقوقية والشخصيات المستقلة.

وتكمن أهمية هذا الخيار في أنه يمنع اختزال المشهد في ثنائية الإخوان وميدان ويتيح فهم الشبكات التي قد تتشكل بينها مستقبلاً.

ويُفضَّل أن يتضمن الملف خريطة للفاعلين وعلاقاتهم المعلنة ومصادر المعلومات المتاحة عنهم ومواقفهم من القضايا الرئيسية مع التمييز بين العلاقات الشخصية والتنظيمية والسياسية.

الخيار الثالث: التركيز على فهم «اليوم التالي»

بدلاً من التعامل مع وثائق المؤتمر باعتبارها مجرد خطاب سياسي ينبغي تحليل مضمونها باعتباره مؤشراً على تصور أصحابها للدولة المصرية.

وتشمل الدراسة المقارنة أسئلة محددة مثل شكل النظام السياسي المقترح وموقع المؤسسة العسكرية وطبيعة الإصلاح الأمني والسياسة الاقتصادية والعدالة الانتقالية والعلاقة مع القوى الإقليمية والدولية وموقع القوى الإسلامية داخل النظام السياسي.

هذا الخيار يسمح بفهم الفوارق الحقيقية بين المشاريع السياسية بدلاً من التركيز على الأسماء والشعارات.

الخيار الرابع: مراقبة التحولات الدولية والإقليمية المتصلة بالمشهد المصري

ينبغي ألا تقتصر المتابعة على المعارضة نفسها. فالتغير الحقيقي في وزن أي إطار سياسي قد يرتبط بدرجة تفاعل القوى الدولية والإقليمية معه.

وعليه ينبغي الفصل بين أربعة مستويات: التواصل غير الرسمي والمشاركة الحقوقية والإعلامية والاتصالات السياسية الرسمية ثم الاعتراف أو الدعم المؤسسي.

ولا ينبغي الانتقال من مستوى إلى آخر في التقدير دون أدلة مستقلة.

الخيار الخامس: دراسة سيناريوهات التفاعل بين مكونات المعارضة

قد لا يكون التطور الأكثر أهمية هو نمو ميدان ذاتها وإنما ظهور إطار جديد يضم مكونات مختلفة. لذلك ينبغي اختبار احتمال نشوء صيغة تتجاوز الانقسامات الحالية بين الإسلاميين والمدنيين والتكنوقراط والمستقلين.

وفي هذه الحالة سيكون السؤال المركزي هو ما إذا كانت الأطراف المختلفة قادرة على إنتاج حد أدنى من التوافق حول الدولة والمؤسسات والانتقال السياسي.

الخيار السادس: إعداد تقدير دوري بدلاً من تقدير ثابت

بسبب ارتفاع درجة عدم اليقين ينبغي ألا تعتبر هذه الورقة حكماً نهائياً على المؤتمر أو ميدان. والأفضل تحديث التقدير بصورة دورية وفق المؤشرات المستجدة.

ويُقترح أن تتم مراجعة التقدير عند ظهور أحد التطورات النوعية التالية: عقد مؤتمر جديد أو إنشاء مؤسسة دائمة أو إصدار برنامج سياسي متكامل أو ظهور امتداد داخلي واضح أو ظهور اتصالات حكومية أجنبية موثقة أو حدوث انقسام تنظيمي كبير أو ظهور إطار منافس أكثر اتساعاً.

الحادي والعشرون: الاستشراف الاستراتيجي للأشهر الستة إلى الاثني عشر المقبلة

لا تسمح المعطيات الحالية بالتنبؤ بنتيجة سياسية محددة، لكن يمكن تحديد الاتجاهات التي ينبغي اختبارها خلال الفترة الممتدة من سبتمبر ٢٠٢٦ إلى سبتمبر ٢٠٢٧.

المرحلة الأولى: الأشهر الثلاثة الأولى

ستكون الأولوية في هذه المرحلة لمعرفة ما إذا كان مؤتمر لاهاي سيتحول إلى بنية مستمرة أم سيبقى فعالية منفردة.

ومن أهم المؤشرات المتوقعة للمتابعة استمرار التواصل بين المشاركين وتشكيل لجان أو فرق عمل وإصدار وثائق لاحقة وتحديد آليات تنظيمية واضحة وظهور أسماء جديدة في المشروع.

كما ستكون هذه المرحلة مهمة لتحديد طبيعة الخلافات داخل التحالف ومدى قدرة المشاركين على إدارة الاختلافات حول الحكومة الانتقالية ودور الجيش والعلاقة مع الإسلاميين.

إذا لم تظهر أي هياكل لاحقة فقد تتراجع أهمية المؤتمر باعتباره مشروعاً مؤسسياً. أما إذا بدأت هياكل دائمة في الظهور فإن ذلك سيستدعي رفع مستوى التقدير والمتابعة.

المرحلة الثانية: من الشهر الرابع إلى السادس

في هذه المرحلة يصبح السؤال أكثر تحديداً: هل انتقل المشروع من تنظيم الفعاليات إلى إنتاج برنامج سياسي؟

وسيكون من المهم البحث عن وثيقة متكاملة تتناول المرحلة الانتقالية وليس مجرد أوراق منفصلة حول قطاعات الدولة.

كما ينبغي متابعة مدى اتساع المشاركة خارج الشخصيات المعروفة في المعارضة الخارجية ومدى دخول تكنوقراط ومستقلين وشخصيات ذات خبرة مؤسسية إلى دوائر العمل.

وفي الوقت نفسه ينبغي رصد أي تغير في مستوى التواصل الدولي. فالفارق كبير بين استمرار المشاركة الحقوقية وبين ظهور اتصالات سياسية موثقة أو اهتمام مؤسسي من حكومات أو برلمانات أو مراكز صنع قرار.

المرحلة الثالثة: من الشهر السابع إلى الثاني عشر

خلال هذه المرحلة يمكن أن تبدأ ملامح الاتجاه الحقيقي في الظهور بصورة أوضح.

فإذا استمر المشروع ونجح في إنتاج وثائق مشتركة وبناء هيكل دائم واستقطاب شخصيات متنوعة وامتلك موارد مستدامة وطور اتصالات دولية وظهر له امتداد داخل مصر فإن ذلك سيشير إلى انتقاله من فعالية سياسية إلى إطار أكثر استدامة.

أما إذا استمرت الخلافات الداخلية أو تراجعت الفعاليات أو انخفضت قدرة المشروع على إنتاج توافق سياسي فقد تبقى أهميته محدودة.

وفي المقابل ينبغي عدم استبعاد ظهور إطار جديد خلال هذه الفترة قد يتجاوز ميدان أو يتقاطع معها أو يجمعها مع قوى أخرى.

الاتجاهات الثلاثة التي ينبغي اختبارها خلال الاثني عشر شهراً

الاتجاه الأول هو المأسسة: هل يتحول النشاط إلى مؤسسة سياسية ذات هياكل وبرنامج وموارد؟

الاتجاه الثاني هو التوسع: هل يستطيع المشروع تجاوز الدوائر الحالية والوصول إلى شخصيات مدنية وتكنوقراطية ومستقلة جديدة؟

الاتجاه الثالث هو الامتداد: هل يبقى المشروع خارجياً أم تظهر له صلات اجتماعية وسياسية وفكرية أكثر وضوحاً داخل مصر؟

وتظل هذه الاتجاهات أكثر أهمية من حجم التغطية الإعلامية للمؤتمر.

الثاني والعشرون: تقدير احتمالات المسار دون ترجيح مسبق

يمكن في هذه المرحلة الاحتفاظ بأربعة مسارات مفتوحة للمراقبة.

- المسار الأول هو تحول ميدان إلى منصة سياسية أكثر اتساعاً.
- المسار الثاني هو بقاء المؤتمر ضمن حدود النشاط السياسي الخارجي دون تحول مؤسسي كبير.
- المسار الثالث هو تفكك التحالف نتيجة الخلافات حول قضايا المرحلة الانتقالية.
- المسار الرابع هو تجاوز ميدان والجماعة معاً عبر ظهور إطار جديد أكثر تعددية.

ولا ينبغي في المرحلة الحالية التعامل مع أي من هذه المسارات باعتباره نتيجة متوقعة بصورة مؤكدة. فدرجة عدم اليقين ما تزال مرتفعة والفجوات المعلوماتية المتعلقة بالامتداد الداخلي والتمويل والشبكات السياسية والاتصالات الدولية كبيرة.

الثالث والعشرون: فجوات المعلومات التي ينبغي إغلاقها

يبقى عدد من الأسئلة حاسماً لتحديث التقدير.

- ما الحجم الحقيقي للمشاركة في مؤتمر لاهاي؟
- من حضر فعلياً ومن انسحب؟
- ما الوثائق التي صدرت بعد المؤتمر؟
- هل تأسست هياكل دائمة؟
- ما مصادر التمويل؟
- هل توجد وثائق مستقلة تثبت تمويلاً أو دعماً حكومياً أجنبياً؟

- ما طبيعة العلاقات الفعلية بين ميدان والشخصيات ذات الخلفيات الإخوانية؟
- ما حجم الامتداد داخل مصر؟
- ما الموقف الفعلي للقوى الإقليمية من هذه التحركات؟
- وهل تتعامل القوى الدولية مع المشاركين باعتبارهم ناشطين حقوقيين أم فاعلين سياسيين أم شركاء محتملين في أي مسار مستقبلي؟

الإجابة عن هذه الأسئلة ستكون أكثر قيمة من متابعة التصريحات الإعلامية المتبادلة.

الرابع والعشرون: التقدير المحدث

حتى سبتمبر ٢٠٢٦ يمكن وصف مؤتمر لاهاي بأنه مؤشر مبكر على محاولة إعادة تركيب جزء من المعارضة المصرية في الخارج حول فكرة إنتاج تصور للمرحلة الانتقالية.

ولا توجد في الوقت الحالي معطيات كافية لتحويل هذا المؤشر إلى حكم على مستقبل المعارضة المصرية أو على موقع جماعة الإخوان المسلمين داخلها.

لكن أهمية الحدث تستوجب عدم الاكتفاء بمتابعته كفعالية سياسية. فالمطلوب هو مراقبة ما إذا كانت الأفكار التي طُرحت ستتحول إلى مؤسسات وشبكات وبرامج وموارد واتصالات وامتداد داخلي.

وبذلك ينتقل تقدير الموقف من سؤال «ماذا حدث في لاهاي؟» إلى سؤال أكثر أهمية:

هل بدأ يتشكل نمط جديد من المعارضة المصرية يمتلك تصوراً للانتقال السياسي والدولة التي تليه؟

إذا بقيت الإجابة غير واضحة خلال الأشهر المقبلة فسيظل المؤتمر مؤشراً محدوداً. أما إذا تراكمت المؤشرات المؤسسية والسياسية والدولية والداخلية في اتجاه واحد فإن التقدير يحتاج عندها إلى إعادة بناء أوسع للمشهد.

ومن ثم فإن أفضل مقاربة في المرحلة الحالية هي المحافظة على مستوى مرتفع من اليقظة التحليلية مع تجنب الأحكام المبكرة والاعتماد على المؤشرات القابلة للتحقق وتحديث التقدير بصورة دورية.

درجة الثقة الحالية في التقدير: متوسطة.

مستوى عدم اليقين: مرتفع نسبياً.

أهم فجوة معلوماتية: العلاقة بين النشاط الخارجي والامتداد السياسي الفعلي داخل مصر.

المؤشر الأكثر حسماً خلال الفترة المقبلة: انتقال المشروع من مؤتمر ومنصة إعلامية إلى بنية سياسية مستدامة ذات برنامج وموارد وامتداد وشبكات اتصال قابلة للتحقق.

الترجيح النسبي للسيناريوهات

استناداً إلى المعطيات المتاحة حتى سبتمبر/أيلول ٢٠٢٦، وإلى طبيعة المؤتمر ومكوناته ومستوى المأسسة الذي ظهر حتى الآن، يمكن إعطاء ترجيح نسبي أولي للسيناريوهات الأربعة، مع التأكيد أن هذه النسب ليست تنبؤاً قطعياً، وإنما أداة لتحديد ما يستحق المتابعة وما هي المؤشرات التي يمكن أن تؤدي إلى رفع أو خفض احتمال كل مسار.

السيناريو الأول: تحول ميدان إلى منصة جامعة للمعارضة ـــ ترجيح أولي: ٣٠٪

يفترض هذا السيناريو نجاح القائمين على المؤتمر في تحويله من مناسبة سياسية أو فكرية إلى إطار أكثر استدامة، قادر على استيعاب شخصيات وتيارات مستقلة، وإنتاج وثائق وبرامج مشتركة، وتشكيل لجان أو هياكل دائمة، مع الحفاظ على قدر من التماسك بين المكونات المختلفة.

ويرتفع احتمال هذا السيناريو إذا ظهرت خلال الأشهر المقبلة مؤشرات واضحة على استمرار العمل بعد المؤتمر، وتشكيل لجان متخصصة، واتساع دائرة المشاركين، وظهور وثائق سياسية واقتصادية متكاملة، واستمرار التواصل مع خبراء وشخصيات مصرية مستقلة، إضافة إلى وجود موارد تمكن الإطار من مواصلة نشاطه.

أما بقاء المؤتمر في مستوى اللقاءات الموسمية أو البيانات العامة، أو ظهور خلافات مبكرة حول القيادة والبرنامج والتمثيل، فمن شأنه خفض هذا الترجيح.

السيناريو الثاني: بقاء المؤتمر إطاراً محدود التأثير ـــ ترجيح أولي: ٣٥٪

يفترض هذا المسار استمرار المؤتمر أو الجهات المرتبطة به في النشاط السياسي والإعلامي والحقوقي، ولكن دون أن تتحول إلى بنية سياسية جامعة قادرة على إعادة تركيب المعارضة المصرية في الخارج.

وتدعم هذا السيناريو عدة احتمالات، منها صعوبة جمع التيارات المختلفة حول برنامج سياسي واحد، واستمرار التنافس بين الشخصيات والأطر الموجودة، ومحدودية القدرة على تحويل الرصيد الفكري والمؤتمرات إلى مؤسسات مستدامة، إضافة إلى الفجوة بين النشاط الخارجي والقدرة على بناء امتداد سياسي داخل مصر.

ويصبح هذا السيناريو أكثر احتمالاً إذا استمرت الأنشطة والفعاليات، لكن دون انتقال واضح إلى مرحلة المأسسة والموارد والبرنامج الموحد والامتداد الاجتماعي أو السياسي.

السيناريو الثالث: تفكك الائتلاف أو عودة الانقسامات بين مكوناته — ترجيح أولي: ٢٠٪

يقوم هذا السيناريو على استمرار الخلافات حول القيادة والتمثيل والعلاقة بين القوى المختلفة، بما يؤدي إلى خروج بعض المشاركين أو تراجع التعاون بينهم، وربما ظهور أطر متنافسة تقدم نفسها بوصفها الممثل الأوسع للمعارضة.

ويرتفع احتمال هذا المسار إذا تحولت الخلافات الحالية أو المحتملة إلى نزاعات علنية، أو ظهرت اتهامات متبادلة بشأن التمويل والتمثيل والعلاقات الخارجية، أو فشلت الأطراف في الاتفاق على آلية واضحة لاتخاذ القرار.

ولا يعني تحقق هذا السيناريو بالضرورة اختفاء الأفكار التي طرحها المؤتمر؛ فقد تستمر بعض المبادرات أو الشخصيات في العمل بصورة منفصلة عن الإطار الأصلي.

السيناريو الرابع: ظهور إطار جديد يتجاوز ميدان والمكونات الحالية - ترجيح أولي: ١٥٪

يفترض هذا السيناريو أن يؤدي الحراك الحالي، بدلاً من إنتاج منصة موحدة حول ميدان، إلى إعادة ترتيب أوسع للمشهد وظهور إطار جديد يضم شخصيات أو قوى لم تكن جزءاً مركزياً من المؤتمر.

وقد يحدث ذلك إذا برزت مجموعة جديدة ذات قدرة أكبر على الجمع بين الخبرة السياسية والتكنوقراطية والحقوقية، أو إذا أصبحت الحاجة إلى تصور متكامل للمرحلة الانتقالية دافعاً لتشكيل إطار مختلف.

هذا السيناريو لا يتناقض بالضرورة مع استمرار ميدان؛ فقد تظهر بنية جديدة بالتوازي معه أو تستفيد من بعض شبكاته وأفكاره وشخصياته.

القراءة الإجمالية للترجيحات

السيناريو	الترجيح الأولي	العامل الحاسم
بقاء المؤتمر إطاراً محدود التأثير	٣٥٪	ضعف المأسسة وصعوبة توحيد المكونات
تحول ميدان إلى منصة جامعة	٣٠٪	استمرار العمل وبناء هياكل وبرنامج مشترك
تفكك الائتلاف	٢٠٪	تصاعد الخلافات حول القيادة والتمثيل والموارد
ظهور إطار جديد يتجاوز ميدان	١٥٪	دخول قوى وشخصيات جديدة وبروز بنية بديلة

وتشير هذه التقديرات إلى أن الاحتمال الأكبر في المدى القريب ليس بالضرورة ولادة بديل سياسي مكتمل، وإنما استمرار حالة إعادة التشكل مع بقاء درجة مرتفعة من عدم اليقين. والفارق بين السيناريوهات لن تحدده أهمية مؤتمر لاهاي وحده، وإنما ما إذا كان سيترتب عليه نشاط مستمر، وبنية مؤسسية، ووثائق قابلة للتطوير، وموارد، وشبكات، وامتداد يتجاوز دائرة المشاركين الأصليين.

مؤشرات تعديل الترجيحات

ينبغي ألا تُعامل النسب السابقة باعتبارها ثابتة. ويمكن تحديثها دورياً وفق مؤشرات قابلة للرصد. فإذا ظهرت لجان دائمة ووثائق موحدة وتوسع في قاعدة المشاركين واتصالات موثقة مع أطراف دولية وامتداد واضح داخل مصر، فإن ذلك سيكون من المؤشرات التي ترفع تقدير سيناريو المأسسة.

وفي المقابل، فإن ظهور انقسامات علنية، وانسحابات متتالية، وعدم القدرة على الاتفاق على برنامج أو هيكل تمثيلي، سيكون من المؤشرات التي ترفع تقدير سيناريو التفكك أو محدودية التأثير.

أما ظهور شخصيات أو مؤسسات جديدة خارج البنية الحالية، مع قدرتها على جذب أطراف متعددة من المعارضة، فقد يؤدي إلى رفع تقدير سيناريو ظهور إطار جديد.

وعليه، فإن المؤشر الأهم خلال الأشهر الستة إلى الاثني عشر المقبلة ليس عدد المؤتمرات أو التصريحات الإعلامية، وإنما الانتقال من النشاط السياسي إلى المأسسة القابلة للتحقق: من يملك هيكلاً دائماً، ومن ينتج برنامجاً متكاملاً، ومن يمتلك موارد مستدامة، ومن يستطيع توسيع شبكة المشاركين، ومن يملك قنوات اتصال فعلية داخل مصر وخارجها.

ويظل مستوى الثقة في هذه الترجيحات متوسطاً، نظراً إلى محدودية المعلومات المفتوحة حول التمويل والهياكل الداخلية والعلاقات التنظيمية والاتصالات السياسية الفعلية. ولذلك ينبغي التعامل معها باعتبارها خط أساس للتحليل، يُعاد تحديثه كلما ظهرت معلومات جديدة، لا باعتبارها توقعاً نهائياً لمسار المعارضة المصرية.

قائمة المراجع الأساسية المختصرة

١. منظمو المؤتمر الوطني الأول للمعارضة المصرية – المواد التعريفية والبيانات المنشورة حول مؤتمر لاهاي، سبتمبر ٢٠٢٦.

٢. المجلس الثوري المصري – الصفحة التعريفية الرسمية للمجلس ومبادئه المعلنة.

٣. عربي٢١ – «معارضون مصريون يدشنون "المؤتمر الوطني الأول" بـ"لاهاي".. احكموا علينا ببرامجنا»، ١٦ سبتمبر ٢٠٢٦.

4. **David Hearst, Saudi Arabia could reshape the Middle East, Middle East Eye**، ١٠ يناير ٢٠٢٦.

5. **Hasan Alhasan, A new Middle Eastern quadrilateral is taking shape, International Institute for Strategic Studies (IISS.**(٦ مايو ٢٠٢٦

6. **Ismail Numan Telci, The Emergence of a Regional Security Framework: Türkiye, Pakistan, Saudi Arabia and Egypt, Al Jazeera Centre for Studies**، ١٤ مايو ٢٠٢٦.

7. **Steven A. Cook, The Middle East's New Center of Gravity, Council on Foreign Relations.**

8. **UK Home Office, Country Policy and Information Note: Opposition to the State, Egypt, March.**٢٠٢٦، محدث في أغسطس ٢٠٢٦

٩. المواد والبيانات الرسمية الصادرة عن الكيانات المشاركة في مؤتمر لاهاي، متى أمكن الحصول عليها وأرشفتها بصورة مباشرة.

١٠. الأدبيات البحثية المتعلقة بتجارب المعارضة السورية والحكومات الانتقالية والبديلة، للاستخدام المقارن لا الإثباتي.

والله غالب علىٰ أمره ولكن أكثر الناس لا يعلمون

تمت الورقة بفضل الله وتوفيقه.

الباحث

احمد هلال

ورقة تقدير موقف

إعادة تشكيل المعارضة المصرية في الخارج
في ضوء المؤتمر الوطني الأول في لاهاي، والتحولات الإقليمية،
وموقع جماعة الإخوان المسلمين منها

التاريخ: ١٧ سبتمبر/أيلول ٢٠٢٦

نسخة منقحة منهجياً ومختصرة من التكرار
مع الحفاظ على المضمون الأساسي للورقة الأصلية

أولاً: الملخص التنفيذي

يشير انعقاد المؤتمر الوطني الأول في لاهاي في ١٦ سبتمبر/أيلول ٢٠٢٦ إلى تطور يستحق المتابعة في بنية المعارضة المصرية في الخارج، ليس فقط بسبب الجهات والشخصيات المشاركة فيه، وإنما بسبب طبيعة المشروع المعلن عنه. فالمؤتمر يتحرك من خطاب المعارضة والاحتجاج إلى محاولة إنتاج تصورات للمرحلة التي تسميها الجهات المنظمة «اليوم التالي» في مصر، عبر تناول ملفات مرتبطة مباشرة بإدارة الدولة ومؤسساتها.

وفق المواد التعريفية المتاحة في الورقة الأصلية، دُعيت إلى المؤتمر ستة كيانات هي: حركة ميدان، والمجلس الثوري، وتكنوقراط مصر، وحزب أمل مصر، ومركز العلاقات المصرية الأمريكية، وJustice Matters. كما شمل العمل التحضيري ثمانية ملفات رئيسية: النظام السياسي، والقوات المسلحة، والأجهزة الأمنية، والاقتصاد، والقضاء، والإعلام، والسياسة الخارجية، وسيناء. وأُعلن منذ أبريل/نيسان ٢٠٢٦ عن استقبال أوراق بحثية وفق منهج أكاديمي أو قائم على المصادر المفتوحة.

الدلالة الأساسية هنا ليست في عدد المشاركين، بل في محاولة إنتاج ثلاثة أنواع من الرأسمال السياسي: رأسمال معرفي عبر الأوراق والدراسات، ورأسمال مؤسسي عبر تصورات المرحلة الانتقالية وأجهزة الدولة، ورأسمال دولي عبر التواصل مع شخصيات ودوائر خارج مصر. لكن وجود هذا الاتجاه لا يعني تلقائياً أن المشروع قابل للتطبيق أو أنه يحظى بقبول داخلي واسع.

وفيما يتعلق بالعلاقة مع جماعة الإخوان المسلمين، لا تسمح المعطيات المفتوحة المتاحة في الورقة بالجزم بأن ميدان هي الجماعة باسم آخر، كما لا تبرر نفي أي صلة بين الطرفين بصورة مطلقة. التوصيف الأكثر تحفظاً هو أن ميدان تقدم نفسها ككيان سياسي مستقل، بينما توجد داخل دوائرها شخصيات ذات خلفيات أو صلات سابقة بالإخوان؛ وهو ما يجعل العلاقة موضوعاً للتحليل الشبكي والتنظيمي، لا للحسم بالانطباع.

أما الحضور الدولي والحقوقي، فيمكن أن يزيد من قدرة المؤتمر على مخاطبة المجال الدولي، لكنه لا يثبت بذاته وجود دعم حكومي أو تمويل أو توجيه سياسي. وينبغي التمييز منهجياً بين المشاركة الدولية، والاتصالات السياسية، والدعم المؤسسي أو الحكومي؛ فكل مستوى يحتاج إلى نوع مختلف من الأدلة.

وتبقى أطروحة ديفيد هيرست حول «التحول التكتوني» في الإقليم إطاراً تفسيرياً ينبغي التعامل معه بوصفه أطروحة تحليلية، لا حقيقة مكتملة الإثبات. وقيمة إدخالها في الورقة تتمثل في اختبار ما إذا كانت التحولات الإقليمية تغيّر البيئة التي تعمل فيها المعارضة المصرية والإسلام السياسي، لا في افتراض وجود خطة إقليمية واحدة تجاه مصر أو الإخوان.

التقدير الحالي: المؤتمر يمثل مؤشراً مبكراً على محاولة إعادة تركيب جزء من المعارضة المصرية في الخارج حول فكرة إنتاج تصور للمرحلة الانتقالية. غير أن المعلومات المفتوحة لا تكفي بعد للحكم على مستقبل هذا الإطار أو على موقع جماعة الإخوان المسلمين داخله. العامل الأكثر حسماً خلال الأشهر المقبلة سيكون انتقال النشاط من فعالية سياسية إلى بنية مستدامة ذات برنامج، وموارد، وهياكل، وشبكات، وامتداد يمكن التحقق منه. وتظل درجة الثقة متوسطة مع مستوى عدم يقين مرتفع نسبياً.

ثانياً: سؤال التقدير، والأسئلة الفرعية، ونطاق الورقة

سؤال التقدير المركزي هو: هل يمثل مؤتمر لاهاي بداية إعادة تشكيل قابلة للاستمرار في بنية المعارضة المصرية في الخارج، أم يظل فعالية سياسية وفكرية محدودة الأثر؟ ويتفرع من ذلك: ما موقع ميدان والشخصيات ذات الخلفيات الإخوانية داخل عملية إعادة التشكيل؟ وكيف يمكن للتحولات الإقليمية والدولية أن تؤثر في البيئة التي تعمل فيها هذه المعارضة؟

وتُختبر هذه المسألة عبر أربعة محاور: الانتقال من الاحتجاج إلى تصور إدارة الدولة؛ قدرة الائتلاف على تجاوز الانقسامات؛ طبيعة الموارد والعلاقات الدولية؛ ثم الانتقال من الفعالية إلى المأسسة والبرنامج والامتداد الداخلي. نطاق الورقة هو المعطيات المتاحة حتى سبتمبر/أيلول ٢٠٢٦، وما لم يثبت يُعامل بوصفه فجوة معلوماتية أو فرضية قيد الاختبار.

ثالثاً: المنهج ومصادر المعلومات ودرجات الثقة

تجمع الورقة بين تحليل المحتوى، وتحليل الفاعلين والشبكات، واختبار الفرضيات، وبناء السيناريوهات. ولمنع الخلط بين الخبر والتحليل، تُصنف العبارات إلى: معلومة موثقة، تقدير تحليلي، فرضية قابلة للاختبار، وسيناريو مستقبلي.

١. سلم الأدلة:

المستوى	طبيعة الدليل	ما يمكن إثباته	ما لا يكفي لإثباته
1	تصريح فردي أو رواية شخصية	وجود قول أو ادعاء	علاقة مؤسسية أو تمويل منظم
2	معلومة صحفية من مصدر واحد	وجود رواية منشورة تستحق المتابعة	تثبيت الواقعة نهائياً
3	مصادر مستقلة ومتوافقة	رفع درجة الثقة في الواقعة	نية استراتيجية أو توجيه سري دون وثائق
4	وثائق مالية/تنظيمية/اتصالات رسمية	علاقة أو مورد أو قرار محدد	تعميم واقعة محددة على المشهد كله

هذا السلم من أقوى عناصر الورقة الأصلية، لأنه يمنع القفز من ادعاء فردي إلى استنتاج استراتيجي واسع.

٢. مصفوفة اختبار الادعاءات

ما يغير التقدير؟	الثقة الحالية	الدليل المطلوب	نوعه	الادعاء
وثائق أحدث أو تناقضات موثقة	متوسطة/مرتفعة	وثائق رسمية وبنية القيادة	تنظيمي	ميدان كيان مستقل في بنيتها المعلنة
توثيق حديث لطبيعة الصلة	متوسطة	سير ووثائق مستقلة	شبكي/تنظيمي	وجود صلات إخوانية لدى بعض الشخصيات
أدلة مستقلة	غير محسوم	اتصالات أو وثائق تمويل رسمية	فرضية	وجود دعم حكومي أجنبي
ظهور بنية دائمة	غير محسوم	هياكل ولجان وبرنامج وموارد	سيناريو	تحول المؤتمر إلى مؤسسة سياسية
أدلة على حضور داخلي فعلي	فجوة معلوماتية	مؤشرات مستقلة قابلة للتحقق	فرضية	وجود امتداد سياسي داخل مصر

٣. المتغيرات التحليلية

- المتغير التابع: درجة استدامة وإعادة تركيب المعارضة المصرية في الخارج حول إطار جديد.
- المتغيرات المستقلة: المأسسة، اتساع المشاركة، البرنامج، الموارد، العلاقات الدولية، والامتداد داخل مصر.
- المتغيرات الوسيطة: الخلافات حول الحكومة الانتقالية، العلاقة مع الإسلاميين، صورة الفاعلين أمام الخارج، والتحولات الإقليمية.
- المؤشرات: استمرار النشاط، لجان دائمة، وثائق مشتركة، موارد قابلة للتحقق، اتصالات موثقة، واستقطاب شخصيات جديدة.

رابعاً: ضبط المفاهيم والعلاقات التنظيمية

١. العلاقة بين «ميدان» وجماعة الإخوان المسلمين

ينبغي تجنب توصيفين مطلقين: «ميدان هي جماعة الإخوان المسلمين باسم آخر»، و«ميدان لا علاقة لها مطلقاً بالدوائر الإخوانية». فالموقع الرسمي لميدان يقدمها كحركة سياسية ذات مشروع مستقل، بينما تشير المصادر الواردة في الورقة إلى شخصيات ذات خلفيات أو صلات سابقة بالإخوان. لذلك فالسؤال الأدق هو طبيعة الروابط: هل هي تاريخية، فكرية، شخصية، سياسية أم تنظيمية؟

٢. موقع يحيى موسى ورضا فهمي

تظهر المصادر المفتوحة المشار إليها في الورقة رضا فهمي بوصفه رئيس المكتب السياسي لميدان، وتنسب إلى يحيى موسى موقعاً قيادياً بارزاً فيها. أما الموقع الرسمي داخل جماعة الإخوان فيحتاج إلى وثيقة تنظيمية حديثة ومستقلة. لذلك يجب الفصل بين الموقع داخل ميدان، والتاريخ السياسي أو التنظيمي للشخص، والموقع التنظيمي الرسمي داخل الجماعة.

٣. «تكنوقراط مصر»

لا تقدم المعطيات المفتوحة التي بُنيت عليها الورقة دليلاً كافياً لوصف «تكنوقراط مصر» بأنها واجهة تنظيمية للإخوان. وفي المقابل، فإن مشاركتها وطرحها موضوعات تتصل بالحكومة الانتقالية أو «حكومة الظل» يجعلان منها فاعلاً ينبغي تحليله بصورة مستقلة.

٤. خريطة الفاعلين والشبكات

المؤشر المطلوب	العلاقة محل الاختبار	الموقع	الفاعل/الفئة
الهيكل والبرنامج واللجان	تنظيمية/سياسية	فاعل محوري معلن	ميدان
الحضور/الانسحاب وأسبابه	ائتلافية	مشارك في الدعوة الأصلية	المجلس الثوري
المخرجات والعمل المشترك	برنامجية	فاعل سياسي/تكنوقراطي	تكنوقراط مصر
استمرار العمل	ائتلافية	مشارك في الدعوة الأصلية	حزب أمل مصر
طبيعة النشاط بعد المؤتمر	دولية	فاعل اتصالي	مركز العلاقات المصرية الأمريكية
المخرجات والاتصالات	حقوقية/سياسية	فاعل حقوقي/سياسي	Justice Matters
هل يوجد دعم رسمي؟	حقوقية/اتصالية	حضور خارجي	شخصيات دولية
توثيق طبيعة الروابط	فكرية/شخصية/تنظيمية	شبكة بشرية	شخصيات ذات خلفيات إخوانية

خامساً: طبيعة المؤتمر الوطني الأول ودلالته

١. المؤتمر ليس مجرد فعالية احتجاجية

توضح المواد التعريفية أن العمل التحضيري تناول ثمانية ملفات مرتبطة بإدارة الدولة: النظام السياسي، القوات المسلحة، الأجهزة الأمنية، الاقتصاد، القضاء، الإعلام، السياسة الخارجية، وسيناء. وبذلك ينتقل مركز الثقل من «كيف نعارض النظام؟» إلى «كيف تُدار الدولة في مرحلة ما بعد النظام؟».

٢. «اليوم التالي» كمجال للمنافسة السياسية

يظهر مفهوم «اليوم التالي» بوصفه مجالاً لإنتاج الشرعية السياسية قبل أي انتقال فعلي. وتصبح القدرة على تقديم تصور للمؤسسات والاقتصاد والأمن والقضاء والسياسة الخارجية

عنصراً مميزاً للفاعل السياسي. لذلك يمكن قياس أثر المؤتمر من خلال ما ينتجه من معرفة، وما يبلوره من تصور مؤسسي، وما يبنيه من علاقات خارجية.

٣. الفرضيات الرئيسية

مؤشرات الإضعاف	مؤشرات التأييد	الاختبار	الفرضية
توقف النشاط	لجان، برنامج، توسع المشاركين	متابعة ما بعد المؤتمر	H1: منصة أوسع
ظهور مؤسسة وبرنامج	فعاليات دون هياكل وموارد	قياس المأسسة	H2: إطار محدود
تسوية الخلافات	انسحابات ونزاعات وغياب آلية قرار	رصد الحوكمة	H3: تفكك الائتلاف
استمرار احتكار الإطار الحالي	دخول قوى جديدة مؤثرة	رصد الفاعلين الجدد	H4: إطار جديد

سادساً: مدى اتساع التحالف وحدوده

يعلن المؤتمر عن ستة كيانات في الدعوة الأصلية، بما يعكس رغبة في تقديمه كمساحة تتجاوز تنظيماً واحداً. وتشير الورقة إلى تقارير سبقت المؤتمر أفادت بانسحاب المجلس الثوري المصري قبل الانعقاد، مع ربط ذلك بخلافات حول الحكومة البديلة في المنفى. وبما أن الرواية منسوبة إلى تقارير إعلامية، فهي تحتاج إلى تثبيت مستقل. وإذا ثبت الانسحاب، فدلالته الأساسية أن توسيع الائتلاف أصعب من جمع كيانات على منصة واحدة.

سابعاً: الحضور الدولي والحقوقي

تتضمن المواد التي تناولتها الورقة إشارات إلى مشاركة شخصيات ودوائر حقوقية دولية، ومن الأسماء المتداولة سارة ليه ويتسون. ويمكن لمثل هذا الحضور توسيع الاهتمام بالقضية المصرية وإدخال مفاهيم المساءلة والعدالة الانتقالية، لكنه لا يساوي دعماً حكومياً أو تمويلاً أو توجيهاً سياسياً. إثبات المستوى الأخير يحتاج إلى اتصالات أو وثائق مؤسسية مستقلة.

ثامناً: الادعاءات المتعلقة بإسرائيل أو التمويل الأجنبي

ظهرت روايات حول مساعدة إسرائيلية أو يهودية لأحد المشاركين في مغادرة مصر، إضافة إلى اتهامات بشأن التمويل. لا تكفي واقعة فردية، حتى لو ثبتت، لإثبات علاقة مؤسسية بين إسرائيل والمؤتمر. ويجب أن يظل الانتقال من الادعاء إلى الاستنتاج محكوماً بسلم الأدلة: من الرواية الفردية إلى المصادر المتعددة ثم الوثائق المالية أو التنظيمية.

تاسعاً: ماذا يكشف الخطاب السياسي للمؤتمر؟

يتجه الخطاب إلى استخدام لغة المؤسسات والخبراء والسياسات العامة والإصلاح الاقتصادي والعدالة الانتقالية والقوات المسلحة والأمن والقضاء والعلاقات الخارجية. وهذا يمثل انتقالاً من خطاب المعارضة إلى خطاب البديل السياسي، لكنه لا يثبت وحده الجاهزية المؤسسية أو القبول الشعبي. لذلك يجب قياس الفارق بين «خطاب البديل» و«قدرة البديل» عبر الهياكل والموارد وآليات القرار والتوافق والاتصال بالداخل.

عاشراً: أطروحة ديفيد هيرست والتحول الإقليمي

تستخدم الورقة أطروحة ديفيد هيرست حول «التحول التكتوني» لتفسير بعض التحولات في العلاقات الإقليمية. ومنهجياً، ينبغي فصل الوقائع التي يستند إليها هيرست عن تفسيره لها. فالعبارات التفسيرية الواسعة لا تتحول إلى حقائق إلا إذا دعمتها وثائق مستقلة.

القيمة التحليلية لهذا المتغير هي اختبار ما إذا كانت الأولويات الإقليمية المتعلقة بالدولة الوطنية والسيادة والاستقرار والأمن والممرات البحرية تغير بيئة التعامل مع الفاعلين السياسيين العابرين للحدود. هذه فرضية قابلة للاختبار وليست افتراضاً نهائياً.

الحادي عشر: الدلالة الإقليمية على الإسلام السياسي

إذا صح جزئياً الاتجاه الذي ترسمه الأطروحات الإقليمية، فقد لا يكون الأثر على الإسلام السياسي في استهداف جماعة بعينها فقط، بل في تغير البيئة الإقليمية التي تعمل فيها المشاريع العابرة للحدود. وهذا لا يعني تلقائياً تراجع الإسلام السياسي، وإنما يعني احتمال تغير شروط العمل والقبول الإقليمي.

الثاني عشر: هل يعني ذلك تراجع مركزية الإخوان؟

لا تسمح المعطيات بالقول إن جماعة الإخوان خرجت من المعادلة أو أن بديلاً حل محلها. لكن يمكن اختبار فرضية أضيق: هل تتراجع مركزية الجماعة في تمثيل المعارضة المصرية في الخارج إذا ظهرت أطر مدنية أو تكنوقراطية قادرة على تقديم خطاب مؤسسي وبرنامج للمرحلة الانتقالية؟ ويُختبر ذلك عبر الاستقطاب، والبرنامج، والاعتراف الخارجي، والاتصال بالداخل، والقدرة على الائتلاف.

الثالث عشر: فرضية «البديل المدني المفروض»

تُعامل هذه الفرضية بوصفها فرضية قابلة للاختبار لا حقيقة. ولكي تصبح استنتاجاً قابلاً للدفاع عنه، يلزم وجود سلسلة أدلة تربط فاعلين خارجيين بموارد أو اتصالات أو توجيه سياسي وبناء إطار مصري محدد. أما وجود شخصيات دولية أو حقوقية في فعالية فلا يكفي. ويكون الاختبار عبر التمويل والاتصالات الرسمية والترتيبات المؤسسية وتطابق البرامج على نحو يتجاوز المصادفة.

الرابع عشر: الحالة السورية كمقارنة

تُستخدم الحالة السورية كمقارنة تفسيرية مع تجارب المعارضة والحكومات أو الأطر الانتقالية والبديلة، لا كدليل على وجود خطة مماثلة لمصر. والفائدة هي اختبار شروط المأسسة، والتعددية، والموارد، والعلاقات الخارجية، والامتداد الداخلي.

الخامس عشر: دلالات هدوء جماعة الإخوان تجاه المؤتمر

تطرح الورقة ثلاث فرضيات للهدوء النسبي: المراقبة وجمع المعلومات قبل اتخاذ موقف؛ تجنب صدام مبكر مع إطار قد يبقى محدوداً؛ أو تقدير أن المؤتمر لم يغير بعد موازين التمثيل. ولا يمكن الفصل بينها بالتصريحات وحدها، بل عبر السلوك التنظيمي والتحالفات والتفاعلات اللاحقة.

السادس عشر: التقييم الاستراتيجي

درجة الثقة	الأساس	الاستنتاج
متوسطة/مرتفعة	ملفات الدولة والمرحلة الانتقالية	المؤتمر تطور نوعي في الخطاب
مرتفعة	غياب دليل كافٍ على المأسسة والامتداد	ميدان ليست بالضرورة بديلاً ناجزا
متوسطة	تعدد مستويات الروابط	العلاقة مع الإخوان معقدة
مرتفعة	غياب دليل مؤسسي كافٍ	الحضور الدولي لا يثبت دعماً حكومياً
متوسطة	أطروحات وتحليلات إقليمية متعددة	التحول الإقليمي متغير يستحق المتابعة
مرتفعة	الانتقال إلى مؤسسة وبرنامج وموارد	المتغير الحاسم هو من يملك تصوراً قابلاً للاستمرار لليوم التالي

الخلاصة هنا أن قيمة المؤتمر ستتحدد بما ينتج عنه بعد انعقاده: مؤسسة، برنامج، موارد، شبكات، واتصال قابل للتحقق بالداخل والخارج؛ لا بمجرد حجم التغطية أو عدد التصريحات.

السابع عشر: السيناريوهات المحتم٢. السيناريو الأول: تحول ميدان إلى منصة سياسية أكثر اتساعاً

يفترض نجاح القائمين على المؤتمر في تحويله إلى إطار مستدام يستوعب شخصيات وتيارات مستقلة، وينتج وثائق وبرامج مشتركة، ويشكل لجاناً أو هياكل دائمة.

السيناريو الثاني: بقاء المؤتمر إطاراً محدود التأثير

يفترض استمرار النشاط السياسي أو الإعلامي أو الحقوقي دون تحول إلى بنية جامعة، بسبب صعوبة توحيد التيارات والفجوة بين الرصيد الفكري والقدرة المؤسسية والامتداد الداخلي.

السيناريو الثالث: تفكك الائتلاف أو عودة الانقسامات

يقوم على استمرار الخلافات حول القيادة والتمثيل والحكومة الانتقالية والعلاقات الخارجية والموارد، بما قد يؤدي إلى انسحابات أو أطر متنافسة.

السيناريو الرابع: ظهور إطار جديد يتجاوز المكونات الحالية

يفترض إعادة ترتيب أوسع للمشهد وظهور إطار يضم شخصيات أو مؤسسات لم تكن جزءاً مركزياً من المؤتمر، بالتوازي مع احتمال استمرار ميدان.

تم حذف النسب الرقمية الواردة في النسخة الأصلية لأن الورقة لا تعرض منهجاً قابلاً للتدقيق لاشتقاقها. ويمكن إدخال احتمالات رقمية في نسخة لاحقة فقط إذا أُرفقت بطريقة حساب معلنة، مثل تقدير خبراء مستقلين أو نموذج مؤشرات موزونة.

الثامن عشر: مصفوفة مؤشرات الإنذار المبكر

الدورية	قوة المؤشر	الاتجاه الذي قد يدعمه	المؤشر
شهرياً	مرتفعة	المأسسة/المنصة الأوسع	تشكيل لجان دائمة
شهرياً	مرتفعة	البرنامج/المأسسة	وثيقة سياسية موحدة
شهرياً	متوسطة/مرتفعة	التوسع	اتساع قاعدة المشاركين

الدورية	قوة المؤشر	الاتجاه الذي قد يدعمه	المؤشر
ربع سنوي	مرتفعة	الاستدامة	موارد مستدامة قابلة للتحقق
مستمر	مرتفعة	التفكك/المحدودية	انسحابات أو خلافات علنية
شهرياً	متوسطة/مرتفعة	إطار جديد	فاعلون جدد خارج البنية الحالية
ربع سنوي	مرتفعة	الاعتراف/التدويل	اتصالات سياسية دولية موثقة
شهرياً	مرتفعة	تحول إلى فاعل أوسع	امتداد داخلي قابل للتحقق
أول ٣ أشهر	مرتفعة	محدودية التأثير	توقف النشاط بعد المؤتمر

الأولوية ليست لعدد البيانات أو التغطية الإعلامية، وإنما للمؤشرات التي يصعب إنتاجها رمزياً ويمكن التحقق منها تنظيمياً أو مالياً أو عبر مخرجات ملموسة.

التاسع عشر: الأسئلة التي تحتاج إلى إجابة قبل أي تحديث رئيسي

- ما حجم المشاركة الفعلية في مؤتمر لاهاي مقارنة بالدعوة المعلنة؟
- من حضر فعلياً ومن انسحب؟ وما أسباب الانسحاب إذا أمكن توثيقها؟
- ما الوثائق النهائية التي صدرت؟ وهل تحولت إلى برنامج مشترك؟
- هل أُنشئت هياكل دائمة ولجان وآليات لاتخاذ القرار؟
- ما طبيعة العلاقات الفعلية بين ميدان والشخصيات ذات الخلفيات الإخوانية؟
- ما مصادر تمويل المؤتمر والكيانات المشاركة؟
- هل توجد أدلة مستقلة على تمويل أو دعم حكومي أجنبي؟
- هل توجد اتصالات سياسية رسمية موثقة؟
- هل للمشروع امتداد داخل مصر، وما الأدلة المستقلة عليه؟
- هل تستطيع الأطراف الاتفاق على تصور واحد للمرحلة الانتقالية؟

- ما الموقف الفعلي للقوى الإقليمية الرئيسية؟
- هل تتعامل القوى الدولية معه كمنصة حقوقية أم فاعل سياسي أم تجمع معارض؟

العشرون: التقدير الختامي

حتى سبتمبر/أيلول ٢٠٢٦ يمكن وصف مؤتمر لاهاي بأنه مؤشر مبكر على محاولة إعادة تركيب جزء من المعارضة المصرية في الخارج حول فكرة إنتاج تصور للمرحلة الانتقالية. لكن المؤشر لم يتحول، في المعطيات التي تقوم عليها الورقة، إلى دليل على نشوء بنية سياسية بديلة مكتملة أو على تغير نهائي في موقع جماعة الإخوان المسلمين.

الاختبار الحقيقي هو مرحلة ما بعد المؤتمر. فإذا تحولت الأفكار إلى مؤسسات وبرامج وموارد وشبكات واتصالات وامتداد داخلي، ترتفع أهمية الحدث من فعالية سياسية إلى عملية مأسسة. وإذا بقي النشاط في مستوى المؤتمرات والبيانات، تظل دلالته محدودة. وإذا تصاعدت الخلافات أو ظهرت قوى جديدة، فقد يتغير شكل إعادة التشكل نفسه. درجة الثقة متوسطة، وعدم اليقين مرتفع نسبياً.

الحادي والعشرون: دلالات التقدير للمتابعة وصنع القرار

- إنشاء ملف دوري للفاعلين والشبكات، مع فصل العلاقة المؤكدة عن العلاقة المحتملة.
- تحديث مصفوفة الأدلة لكل ادعاء رئيسي بدلاً من تكرار الادعاء في كل نسخة.
- متابعة المخرجات المؤسسية بعد المؤتمر أكثر من التصريحات الإعلامية.
- فصل المسار الحقوقي عن المسار السياسي والدولي وعدم جمعها في مؤشر واحد.
- إعادة تقييم السيناريوهات عند ظهور مؤشرات جديدة، مع تسجيل سبب كل تعديل.

هذه عناصر لتحسين جودة التقدير وتقليل عدم اليقين، وليست حكماً سياسياً على أي فاعل.

الثاني والعشرون: الاستشراف الاستراتيجي للأشهر الستة إلى الاثني عشر المقبلة

المرحلة الأولى: من الشهر الأول إلى الثالث

السؤال الأساسي: هل استمر المشروع بعد المؤتمر؟ تُتابع اللجان والوثائق وآليات العمل وظهور أسماء جديدة وطبيعة الخلافات حول الحكومة الانتقالية ودور الجيش والعلاقة مع الإسلاميين.

المرحلة الثانية: من الشهر الرابع إلى السادس

ينتقل الاختبار إلى البرنامج السياسي: هل ظهرت وثيقة متكاملة للمرحلة الانتقالية؟ وهل توسعت المشاركة لتشمل تكنوقراط ومستقلين وشخصيات ذات خبرة مؤسسية؟ كما ينبغي التمييز بين المشاركة الحقوقية والاتصالات السياسية الموثقة.

المرحلة الثالثة: من الشهر السابع إلى الثاني عشر

يُختبر الاتجاه في ثلاثة أبعاد: المأسسة، والتوسع، والامتداد. تزامن هذه المؤشرات يرفع أهمية المشروع، بينما استمرار الخلافات أو تراجع النشاط أو غياب البرنامج والموارد يبقيه ضمن إطار محدود. ويظل ظهور إطار جديد احتمالاً قائماً إذا دخلت شخصيات أو مؤسسات جديدة.

الثالث والعشرون: نظام تحديث التقدير

تقترح النسخة المنقحة دورة تحديث دورية بدلاً من إعادة كتابة الورقة كاملة في كل مرة: رصد الأدلة الجديدة؛ تصنيفها وفق سلم الأدلة؛ تعديل خريطة الفاعلين؛ إعادة اختبار الفرضيات والسيناريوهات؛ ثم تسجيل مستوى الثقة والفجوات المعلوماتية.

المخرج	السؤال	عنصر التحديث
سجل أدلة محدث	ما الجديد الذي ثبت؟	الأدلة
خريطة فاعلين	من ارتبط بمن؟	الشبكات
مصفوفة اختبار	أي فرضية أصبحت أقوى أو أضعف؟	الفرضيات
مصفوفة سيناريو	ما المسارات الأكثر اتساقاً مع الأدلة؟	السيناريوهات
تقدير ثقة محدث	ما مستوى اليقين وما الفجوة الأكبر؟	الثقة

إذا استُخدمت احتمالات رقمية في نسخة لاحقة، ينبغي إرفاق منهج حسابها. أما في هذه النسخة، فتم الحفاظ على السيناريوهات دون نسب رقمية لتجنب إعطاء دقة ظاهرية لا يسندها نموذج معلن.

الرابع والعشرون: فجوات المعلومات التي ينبغي إغلاقها

الأولوية	أهميتها	الفجوة
عالية	قياس اتساع الائتلاف	المشاركة الفعلية والانسحابات
عالية جدا	قياس الانتقال إلى البرنامج	المخرجات والوثائق اللاحقة
عالية جدا	قياس المأسسة	الهيكل والحوكمة
عالية	قياس الاستدامة	مصادر التمويل والموارد
عالية	تحديد طبيعة الشبكات	العلاقات التنظيمية بين الفاعلين
عالية	التمييز بين الحقوقي والسياسي والحكومي	الاتصالات السياسية الدولية
عالية جدا	قياس الوزن السياسي الفعلي	الامتداد داخل مصر

المراجع الأساسية الواردة في الورقة الأصلية

- منظمو المؤتمر الوطني الأول للمعارضة المصرية – المواد التعريفية والبيانات المنشورة حول مؤتمر لاهاي، سبتمبر/أيلول ٢٠٢٦.
- المجلس الثوري المصري – الصفحة التعريفية الرسمية للمجلس ومبادئه المعلنة.
- عربي٢١ – «معارضون مصريون يدشنون المؤتمر الوطني الأول بـ"لاهاي".. احكموا علينا ببرامجنا»، ١٦ سبتمبر/أيلول ٢٠٢٦.
- David Hearst, “Saudi Arabia could reshape the Middle East,” Middle East Eye, 10 January 2026.
- Hasan Alhasan, “A new Middle Eastern quadrilateral is taking shape,” IISS, 6 May 2026.
- Ismail Numan Telci, “The Emergence of a Regional Security Framework: Türkiye, Pakistan, Saudi Arabia and Egypt,” Al Jazeera Centre for Studies, 14 May 2026.
- Steven A. Cook, “The Middle East’s New Center of Gravity,” Council on Foreign Relations.
- UK Home Office, Country Policy and Information Note: Opposition to the State, Egypt, March ٢٠٢٦، محدث في أغسطس/آب ٢٠٢٦.
- المواد والبيانات الرسمية الصادرة عن الكيانات المشاركة في مؤتمر لاهاي، متى أمكن الحصول عليها وأرشفتها بصورة مباشرة.
- الأدبيات البحثية المتعلقة بتجارب المعارضة السورية والحكومات الانتقالية والبديلة، للاستخدام المقارن لا الإثباتي.

ملاحظة منهجية: هذه النسخة تعيد تنظيم وصياغة المادة الواردة في الورقة الأصلية، وتدمج الأجزاء المتكررة، وتحوّل بعض العناصر المكررة في «التقييم المحدث» و«الترجيحات» إلى أدوات تحليل قابلة للتحديث. لم تُضف وقائع سياسية خارجية جديدة إلى مضمون الورقة.

والله غالب على أمره ولكن أكثر الناس لا يعلمون

الباحث

أحمد هلال

الفهرس

أولاً: الملخص التنفيذي ٢
ثانياً: ضبط المفاهيم والعلاقات التنظيمية ٤
١. العلاقة بين «ميدان» وجماعة الإخوان المسلمين ٤
٢. موقع يحيى موسى ورضا فهمي ٤
٣. «تكنوقراط مصر» ٥
ثالثاً: طبيعة المؤتمر الوطني الأول ودلالته ٥
١. المؤتمر ليس مجرد فعالية احتجاجية ٥
٢. «اليوم التالي» بوصفه مجال المنافسة السياسية الجديدة ٦
رابعاً: مدى اتساع التحالف ٦
خامساً: الحضور الدولي والحقوقي ٦
سادساً: التعامل مع الادعاءات المتعلقة بإسرائيل أو التمويل الأجنبي ٧
سابعاً: ماذا تكشف طبيعة الخطاب؟ ٨
ثامناً: أطروحة ديفيد هيرست والتحول الإقليمي ٨
تاسعاً: الدلالة الأهم للتحول الإقليمي على الإسلام السياسي ٩
عاشراً: هل يعني ذلك تراجع مركزية الإخوان؟ ٩
الحادي عشر: فرضية «البديل المدني المفروض» ١٠
الثاني عشر: الحالة السورية كمقارنة ١٠
الثالث عشر: دلالات هدوء جماعة الإخوان ١١
الرابع عشر: التقييم الاستراتيجي ١١
الخامس عشر: السيناريوهات المحتملة ١٢
السادس عشر: مصفوفة مؤشرات الإنذار المبكر ١٣
السابع عشر: الأسئلة التي تحتاج إلى إجابة قبل بناء أي تقدير نهائي ١٤
الثامن عشر: التقدير الختامي ١٥
الخلاصة في جملة واحدة: ١٦
مذكرة تقدير موقف تنفيذية ١٧
أولاً: التقدير التنفيذي ١٧
ثانياً: لماذا يستحق المؤتمر المتابعة؟ ١٨
ثالثاً: ما الذي لا يمكن الجزم به؟ ١٨

رابعاً: الدلالة الإقليمية ١٩
خامساً: موقع الجماعة في المشهد الجديد ١٩
سادساً: السيناريوهات المفتوحة ٢٠
سابعاً: مؤشرات يجب أن تحظى بالأولوية في المتابعة ٢٠
ثامناً: الأسئلة التي تستحق الدراسة القيادية ٢١
تاسعاً: الخلاصة ٢١
التاسع عشر: دلالات القرار ٢٢
العشرون: الخيارات التي ينبغي أن يدرسها متخذ القرار ٢٣
الحادي والعشرون: الاستشراف الاستراتيجي للأشهر الستة إلى الاثني عشر المقبلة ٢٥
الثاني والعشرون: تقدير احتمالات المسار دون ترجيح مسبق ٢٧
الثالث والعشرون: فجوات المعلومات التي ينبغي إغلاقها ٢٧
الرابع والعشرون: التقدير المحدث ٢٨
قائمة المراجع الأساسية المختصرة ٣٢
ورقة تقدير موقف ٣٣
أولاً: الملخص التنفيذي ٣٤
ثانياً: سؤال التقدير، والأسئلة الفرعية، ونطاق الورقة ٣٥
ثالثاً: المنهج ومصادر المعلومات ودرجات الثقة ٣٥
رابعاً: ضبط المفاهيم والعلاقات التنظيمية ٣٧
خامساً: طبيعة المؤتمر الوطني الأول ودلالته ٣٨
سادساً: مدى اتساع التحالف وحدوده ٣٩
سابعاً: الحضور الدولي والحقوقي ٣٩
ثامناً: الادعاءات المتعلقة بإسرائيل أو التمويل الأجنبي ٣٩
تاسعاً: ماذا يكشف الخطاب السياسي للمؤتمر؟ ٤٠
عاشراً: أطروحة ديفيد هيرست والتحول الإقليمي ٤٠
الحادي عشر: الدلالة الإقليمية على الإسلام السياسي ٤٠
الثاني عشر: هل يعني ذلك تراجع مركزية الإخوان؟ ٤٠
الثالث عشر: فرضية «البديل المدني المفروض» ٤١
الرابع عشر: الحالة السورية كمقارنة ٤١
الخامس عشر: دلالات هدوء جماعة الإخوان تجاه المؤتمر ٤١

السادس عشر: التقييم الاستراتيجي.....٤١
السابع عشر: السيناريوهات المحتم٢. السيناريو الأول: تحول ميدان إلى منصة سياسية أكثر اتساعاً....٤٢
الثامن عشر: مصفوفة مؤشرات الإنذار المبكر ٤٢
التاسع عشر: الأسئلة التي تحتاج إلى إجابة قبل أي تحديث رئيسي ٤٣
العشرون: التقدير الختامي.....٤٤
الحادي والعشرون: دلالات التقدير للمتابعة وصنع القرار.....٤٤
الثاني والعشرون: الاستشراف الاستراتيجي للأشهر الستة إلى الاثني عشر المقبلة ٤٤
الثالث والعشرون: نظام تحديث التقدير ٤٥
الرابع والعشرون: فجوات المعلومات التي ينبغي إغلاقها ٤٦
المراجع الأساسية الواردة في الورقة الأصلية ٤٧